



## قسم العلوم السياسية

# محددات السياسات الأمنية في الجزائر 1990-2019

مذكرة ضمن متطلبات  
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إشراف الأستاذ:  
د. نوري النعاس

إعداد الطالب :  
- شتاحة النذير  
- بوزرقوطة السعيد

## لجنة المناقشة

رئيسا  
مقررا  
ممتحنا

د/أ. رمضان مفتاح  
د/أ. نوري النعاس  
د/أ. بلخيرات حوسين

الموسم الجامعي 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما  
"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"  
سورة الإسراء الآية 24 .

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،  
إلى الإخوة والأخوات ، إلى كل الأهل والأقارب ،  
إلى جميع الأصدقاء ،  
إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد ،  
إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم . . أساتذتي الأفاضل  
إلى كل من سقط سهوا من قلبي ولم يسقط من قلبي .

نذير

# إهداء

الى كل من علمني حرفا في هاته الدنيا الفانية

الى روح ابي الزكية الطاهرة

الى معنى الحنان والتقاني امي العزيزة الغالية

الى كل زملاء واصدقاء

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

ونسأل الله ان يجعله نبراسا الى كل طالب علم

آمين يارب العالمين

السعيد

# شكر و عرفان

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا توجه إليه الله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً  
بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوقتنا إلى ما نحن فيه  
راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر  
الناس لا يشكر الله " ، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف على  
الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه  
الدراسة ، فله منا فائق التقدير والاحترام ، كما توجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا  
الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يخلوا في تقديم يد العون لنا .  
وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد  
حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

الفهرس

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ- د	تشكرات الإهداء المقدمة
02	<b>الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري</b>
03	المبحث الأول: مفهوم الأمن
03	المطلب الأول: تعريف الأمن
08	المطلب الثاني: مقومات وأهداف الأمن
14	المطلب الثالث: مستويات الأمن
25	المطلب الرابع: العناصر المتربطة بالأمن
32	المبحث الثاني: مفهوم السياسة الأمنية
32	المطلب الأول: تعريف السياسة العامة
39	المطلب الثاني: تعريف السياسة الأمنية
44	المطلب الثالث: خصائص السياسة الأمنية
48	المطلب الرابع: مراحل صنع السياسة الأمنية
55	<b>الفصل الثاني: محددات السياسة الأمنية الجزائرية</b>
55	المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية
55	المطلب الأول: الجيوبوليتيك
59	المطلب الثاني: الجزائر: دراسة جيوسياسية
64	المبحث الثاني: المحددات جيواقتصادية
66	المطلب الأول: الجزائر: دراسة جيواقتصادية
70	المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي على الفضاءات الجيوسياسية للجزائر
74	المبحث الثالث: المحددات الجيوستراتيجية
76	المطلب الأول: الرهانات الجيوستراتيجية لفضاء الساحل الأفريقي
81	المطلب الثاني: البناءات الجيوستراتيجية للفضاء المتوسطي
87	المبحث الرابع: المحددات الثقافية والبيئية
87	المطلب الأول: المحددات الثقافية
90	المطلب الثاني: المحددات البيئية
93	<b>الخاتمة</b>
98	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>

المقدمة



## المقدمة:

شهدت السياسة العامة كحقل معرفي تطورات و تغييرات منهجية وعملية ملحوظة، ففي خضم كل التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الأمنية التي عرفها العالم تغير مضمون ومفهوم السياسة العامة التي أصبحت أكثر تعبيراً عن مصالح و احتياجات أفراد المجتمع، وأكثر تجسيدا لمحصلة التفاعل و التمازج القائم بين النشاطات المختلفة للفواعل الرسمية منها و غير الرسمية ، وقد شهدت مدركات الأمن تحولات منذ نهاية الحرب الباردة تتمثل في توسع المفهوم التقليدي للأمن الذي يعنى أكثر بالجانب العسكري إلى المفهوم الحديث للأمن الذي يركز على الأمن الإنساني بمعناه الواسع ، إضافة إلى ذلك فقد شهد القرن الحادي والعشرين تغييراً سريعاً في توازن القوى العالمية، جنباً إلى جنب مع العولمة و ظهور القطبية الأحادية و ما يمثله من تهديد لأمن و استقرار الدول خاصة الراضة للهيمنة الغربية و الأمريكية ، فقد حتم على الدول أن تعمل جاهدة على تقوية سياساتها الأمنية و جعلها تتماشى مع التطورات الأحداث الدولية خاصة مع ظهور الأزمات المالية و الاقتصادية و كذا انتشار ظاهرة الإرهاب و جرائم المعلوماتية ، إن تحقيق الأمن البشري أمر حتمي و ضروري للحفاظ على الجنس البشري و ضمان استمراره بعيداً عن كل التهديدات، فالحروب الأهلية و الأزمات الاقتصادية و الانفجار السكاني و الهجرة غير الشرعية و حتى الكوارث الطبيعية كلها مهددات عالمية واسعة الانتشار و كبيرة التأثير على الأمن و السلم الوطني و العالمي، لذا كان حتمياً على الدول و من ورائها المجتمع الدولي التخطيط باستراتيجية فعالة لمواجهة كل التهديدات التي تمس بالأمن الوطني و الإقليمي و الدولي و الجزائر بصفقتها جزء من المجتمع الدولي و كونها معنية أكثر من أي وقت مضى برسم و تحديد معالم سياستها الأمنية خاصة و أن البيئة الأمنية المحيطة بها أصبحت خطيرة بشكل متزايد، وهناك جملة من المتغيرات و الأوضاع

التي تملي ضرورة تجاوز الحدود الإقليمية حين التفكير في متعلقات الأمن الوطني ومقتضيات صنع سياسته، وهو ما يزداد وضوحا بوضع الدول في سياقها الجغرافي، حيث يرتسم انبساطها وامتدادها على مختلف الفضاءات المتداخلة في تناغم حينا وفي تنافر أحيانا، هذا هو المنطلق الذي درست في ضوءه محددات السياسية والأمنية الجزائرية، وانطلق منه بدراسة الجزائر جيوسياسيا من طريق بحث جغرافيتها الطبيعية والبشرية، بما مكن من استخلاص الفضاءات الجيوسياسية التي تمتد فيها وتنسبط عليها، وهي الفضاءات التي اعتمدت بدورها منطلقا لبحث تأثيراتها وانعكاساتها الاقتصادية على الأمن الوطني في الجزائر، ومقتضيات صنع سياسة بنائه وحمايته، تبعا لما للاقتصاد من أهمية في بناء الأمن الوطني، ولا للموقع الجغرافي من دور في تحديد الرهانات الاستراتيجية فوق الوطنية التي كثيرا ما تتحرك بخلفية اقتصادية، وهو ما سعي إلى إظهاره بإسقاط الرهانات الاقتصادية على الفضاءات الجيوسياسية التي جرى التعبير عن التقائها واندماجها بالمحددات الجيوستراتيجية<sup>1</sup>، وليتمكن صانع القرار السياسي من صياغة السياسات الأمنية الناجعة فإنه يتفهم الأهداف والغايات الوطنية ثم يحول المبادئ العامة لمفهوم الأمن الوطني إلى حقائق سياسية في إطار الإستراتيجية الوطنية العليا تبعا للمعطيات الجديدة الناتجة من التحولات في المفاهيم والأوضاع الدولية، آخذا في ذلك مجموعة من المحددات، التي من خلالها يرى الفاعلون الرسميون وغير الرسميون، بأنها فرع دعائم قوية لتحقيق سياسة أمنية فاعلة وهادفة.

<sup>1</sup> منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2015، الطبعة الأولى، ص 29.

أسباب اختيار الموضوع: تتلخص أسباب اختيار الموضوع في أمرين اثنين:

الأسباب الذاتية: والمتمثل في رغبتنا في التخصص في مجال الأمن الوطني بصفته مجال واسع للدراسة يمكن معه التشعب إلى مجالات أخرى ذات الصلة.

الأسباب الموضوعية: والمتمثلة فهم وطبيعة السياسة الامنية الجزائرية من منظور السياسات العامة، تقودنا لدراسة العلاقة بين مفهوم الأمن و إمكانية الاستعانة به في رسم السياسة العامة في شقها الأمني في ظل مجموعة من محددات صنع القرار الأمني الجزائري.

الإشكالية: وعليه فان الإشكالية التي تطرح هي:

ماهي محددات صنع القرار في السياسة الامنية الجزائرية؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية كان لزام علينا ان نطرح جملة من التساؤلات الفرعية هي:

- ماهية السياسة الامنية و مؤسسات صنع القرار الامني الجزائري؟؟
- ماهي مراحل و ميادين صنع السياسة الامنية في الجزائر؟
- كيف يؤثر الموقع الاستراتيجي للجزائر في سياساتها الأمنية ؟
- ما مدى تأثير الحراك الاقليمي وتجاذبات القوى الكبرى في المنطقة على السياسات المتبعة؟

الفرضيات: انطلقنا في بحث الإشكالية الموضوع ودراستها من الفرضيات التالية:

- السياسية الامنية الناجحة هي نتاج جملة من مشاركة مختلف الفواعل الوطنية.
- عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة بالشكل الكافي يفسح المجال أمام قوى محلية وأجنبية للعب بمشاكل المنطقة.
- الجانب الاقتصادي و التنمية جزء أساسي للقضاء على المشاكل الأمنية.

**المنهج:** من أهم المناهج المعتمدة في بحثنا:

المنهج التاريخي: كان من مواطن استعماله في الدراسة تتبع جذور التطور ومساراته التاريخية لبعض ما اقتضت ضرورة البحث والردوع اليه، مثل تطور النظام الجزائري تاريخيا.

منهج تحليل المضمون: استند اهمية الاستعانة به مما يهيجه من تحليل علمي للوثائق والشهادات والنصوص القانونية وغيرها من المصادر المعتمدة.

**تقسيم الدراسة:** للإجابة عن الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين:

يناقش الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري حيث من خلاله تم تعريف الامن والسياسة العامة والأمنية والتطرق لمستويات والمقومات المتعلقة بالامن، ثم بيان خصائص ومراحل السياسة الأمنية.

أما الفصل الثاني فيناقش محددات السياسة الأمنية الجزائرية تطرقنا لمحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية ثم لمحددات الجيوستراتيجية و للفضاء الساحل والمتوسطي، بعدها المحددات الثقافية و البيئية.

# الفصل الأول

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

إن استتباب الأمن والاستقرار والسكينة العامة في بلد ما، هو نتاج السياسات الأمنية المتبعة من قبل النظام بسلطاته الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية، حيث أن هذه السياسات الأمنية تترجم بالرضا والقبول من طرف المجتمع ككل، وبالإشراك الفعلي والحقيقي لجميع الفاعلين، مما يساعد على تعزيز الثقة بين المجتمع بمختلف مكوناته وممثليه خاصة الفاعلين غير الرسميين والسلطات على رأسها النظام السياسي القائم، الشيء الذي يسمح باستقرار هذا الأخير وأداء مهامه على أكمل وجه و ذلك ما يعرف بالممارسات الديمقراطية الحقيقية .

وفي هذا الفصل خصصنا ثلاثة مباحث، المبحث الأول: سوف نعمل فيه على التحديد الدقيق المفهوم الأمن، كون هذا الأخير متشعب ومعقد فهمه وتعريفه ، لأن الأمن يرتبط بثتى مناحي الحياة الإنسانية ، فهو ليس ضد الخوف كما ينظر إليه ظاهريا ، وإنما الأمن يعني كل شيء، بالإضافة إلى تحديد مقومات الأمن وأهدافه ومستوياته، ثم بعض العناصر المرتبطة به.

أما المبحث الثاني، فتطرقنا فيه لمفهوم السياسة الأمنية ، وقبل تعريفها كان لزاما علينا تعريف السياسة العامة كونها تمثل الكل من الجزء ، ثم تناولنا تعريف السياسة الأمنية، لأن دراستنا هذه أساسا تركز على السياسة الأمنية في الجزائر ومحدداتها، كما تناولنا أيضا خصائصها ومراحل صنعها . أما المبحث الثالث ، فتناولنا فيه فواعل صنع العقيدة الأمنية في الجزائر، بداية الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية، وكذا سياسة العقيدة الأمنية للجزائر.

## المبحث الأول: مفهوم الأمن

من خلال هذا المبحث سوف نعمل على حصر مفهوم الأمن الواسع و المتشعب في نطاق الأمن الوطني، كون دراستنا هاته تصب في ممارسة السياسة الأمنية الداخلية ودور الشرطة في تنفيذها.

## المطلب الأول: تعريف الأمن

يعني الأمن ضد الخوف، ويعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد به ، ولقد ارتبط الأمن منذ القدم بالحاجيات الأساسية للإنسان ، إذ قال الله تعالى في كتابه الكريم :  
" فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف (4)"  
(قريش).

"أدخلوها بسلام آمنين (46)"(الحجر).

"وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين (82)"(الحجر).

ويرتبط الأمن بالخوف وهو أكبر مهدد لبقاء الإنسان، حيث قال الله تعالى : " وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون (112)"(النحل). وقال النبي الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم ) : (المسلم من سلم الناس من لسانه ويده والمؤمن من أمانه الناس على دمائهم وأموالهم) أخرج الترميذي والنسائي.

الأمن لغة: نقيض الخوف وهي السلامة، وكلمة (الأمن) لغة مصدر الفعل أمن أمنا وأمانا و أمنة : أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف ، ويقال أمن من الشر أي سلم منه، وهي هنا تعني بأن الشيء في حرز وحماية من الخطر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هايل عبد المولى طشوش ، الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 18.

الأمن اصطلاحاً: ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجهة أو أوجه النشاط البشري زراعياً أو صناعياً أو اقتصادياً بل أنه من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها.<sup>1</sup>

الملاحظ هو أنه اختلفت اتجاهات المفكرين والباحثين في مجال الدراسات الأمنية حول مفهوم الأمن وكيفية وضع تعريف جامع مانع للأمن يحيط بجوهره وأهدافه ، متضمناً أبعاده و أنواعه ، ممتداً إلى ينابيعه ومصادره ولعل سبب هذا الخلاف هو تأثير كل موقع منهم من خلال زاوية النظر إلى الأمن، وانعكاسات تخصصاتهم العلمية ودراساتهم الأكاديمية على موقع الأمن في هذه الدراسات وعلى تأثيره بها وتأثيره عليه... إلخ.<sup>2</sup>

فمصطلح الأمن في حد ذاته متشعب، و تختلف تعارفه و مفاهيمه و ذلك بحسب طبيعة توظيفه ، فالأمن الغذائي ليس مرادف للأمن الاقتصادي ، والأمن الصناعي مغذي للأمن البيئي ، فيما الأمن الإقليمي أشمل من الأمن القومي والوطني ، و الأمن و السلم العالميين أوسع و أكثر تشعباً من كل سياسة أمنية محلية أو أحادية الجانب.

فالتنظير المستفيض والمطول الذي حظي ولا يزال يحظى به مفهوم الأمن والقضايا المتعلقة به خلال العقود الأخيرة ، لا ينفي إطلاقاً مركزية هذا المفهوم في التفكير والحس البشري منذ بروز الملامح الأولى للحياة الإنسانية وبدايات تأسيسها وتطورها، فحتى خلال فترات البساطة التي ميزت هذه الحياة في بدايات تشكلها، يمكن الحديث فيها عن مفهوم معين للأمن وهو المفهوم الذاتي والطبيعي للحفاظ على الذات الإنسانية، بيد أن تطور العلاقات الإنسانية وتشابكها مع مرور الأزمنة والعصور لاسيما ضمن مجال تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية للأفراد والجماعات وعلى رأسها توفير الغذاء والسكن، أدى إلى الاهتمام أكثر بقضية الأمن وكيفية تحقيقه ، ومن هنا برزت أهمية التعاون كأولى صور

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص 19.

<sup>2</sup> محمد غالب بكزادة ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات ، مصر ، القاهرة ، الطبعة 02 ، 2000 ، ص ص ، 19-20.



الحس المجتمعي والتي دفعت بمرور الزمن لتشكيل حياة اجتماعية تتجه أكثر للنظام والذي ارتبط عضويا بتوفير الأمن.

إن اهتمام الفلسفات القديمة سواء في الشرق (الثقافات الهندية والصينية أو الفارسية) أو مثيلاتها في الغرب (الثقافتين اليونانية والرومانية) بقضايا وشؤون السياسة والحكم وتبلور مفهوم الدولة، واكبه تفكير متواصل حول كيفية حماية ، ليس المجتمع فحسب، بل الدولة أيضا من التهديدات الخارجية ن وبدوره ارتبط ظهور الدولة القومية الحديثة بعدة أبعاد لعل من أبرزها إرساء قواعد النظام وتحقيق الأمن في خضم الصراعات والفتن الدينية والقومية التي عرفت أوروبا خلال القرن السادس عشر، ويكفي أن أشير هنا إلى أن فلاسفة العقد الاجتماعي وعلى رأسهم "توماس هوبز" أكدوا أن الدافع الأساسي وراء انخراط الناس في مجتمعات، أو عبر ما اصطلح عليه "العقد الاجتماعي" إنما كان الهدف منه البحث عن الأمل في مقابل تنازل هؤلاء الناس عن حرياتهم لسلطة مركزية مشتركة.<sup>1</sup>

لقد ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة خلال القرن الماضي بمضامين دقيقة لعل أبرزها ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة ، ويرجع هذا الأمر في الأساس إلى زمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها "ميكيافيلي" في كتابه الأمير، حيث يرى بأن القوة هي أساس استقرار الحكم والإمارة، وأن الدولة هي مركز القوة و التي تقوم بتحديد قواعد السلوك التي ينبغي على السياسي الأخذ بها وإتباعها.

استمر العمل بهذه القاعدة الواقعية كقاعدة محددة لمفهوم الأمن، والتي مفادها أن الأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله والضعفاء يتقبلون ما يتعين عليهم القبول به، إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين، بحسب الواقعيين يعد ارتباط معنى الدولة بالقوة

<sup>1</sup> - سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 14 ، 2008 ، ص 10.

ضرورة منطقية، ولعل هذا ما دفع عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" إلى أن يبرز الخاصية الأساسية للدولة في كونها تعني "احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة"، وكأنه بذلك يردد نفس عقلانية "توماس هوبز" وفلاسفة العقد الاجتماعي والتي مفادها تأكيد صفة وخاصية المقايضة بين الدولة ومواطنيها أو رعاياها، أي التزام الدولة بتوفير الحماية والأمن لهم في مقابل أن يقوم هؤلاء بالإذعان لسلطتها.<sup>1</sup>

ومن منظور الرواد الواقعيين خاصة الجدد، يرون أن الأمن هو الهدف الأسمى الذي يصبون إليه في تنظيرهم للعلاقات الدولية في الإطار الواقعية الكلاسيكية الذين يسعون للقوة ولا غير القوة، وهم يعرفون الأمن على أنه مقترن بعنصر الخوف، لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات الأمن المنبثقة عن الفوضى.<sup>2</sup>

فالتغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة من خلال زيادة حدة التشابك في العلاقات بين الدول، وكذا الطفرات النوعية التي شهدتها المعارف التكنولوجية، وزيادة وتيرة الإعتماد المتبادل بين الدول أعطت لمفهوم الأمن مضامين جديدة تشمل أبعادا إضافية يتميز الكثير منها بالتعقيد.<sup>3</sup>

فقد اكتسب الأمن خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين العديد من الدلالات الإضافية التي تناولها مجموعة من المفكرين والباحثين في هذا الحقل وسوف نحاول التطرق إلى مجموعة من المفاهيم و التعاريف التي من خلالها نعمل على تحديد معنى الأمن .

تعني كلمة الأمن بشكل عام، كل التدابير التي يتبناها مجتمع معين، أو مجموعة من مجتمعات الأمن الجماعي لحماية البقاء، من خلال تهيئة عوامل الاستقرار وتنمية وتطوير القدرات بما يحمي المصالح القائمة ويعزز المصالح التي تسعى لتحقيقها، ويتمحور هذا

<sup>1</sup> جون بيليس، وستيف سميث، السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 232.

<sup>2</sup> عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص ص، 186-187.

<sup>3</sup> جون بيليس، وستيف سميث، المرجع نفسه، ص 240.

المفهوم حول فكرة الدفاع عن البقاء ضد الأخطار الخارجية والسياسية العسكرية والاقتصادية والبيئية وأيضا الداخلية، أو أية أخطار أخرى تهدد هذا البقاء وتمس المصالح القائمة أو تعيق تحسين شروطه والمصلح المترتبة عليه في المستقبل.<sup>1</sup> وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية، الأمن بأنه: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".<sup>2</sup>

أما عرفه باري بوزان بأنه: "العمل على التحرر من التهديد".<sup>3</sup> فعلى المستوى الدولي يعني ذلك قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، أما على المستوى الوطني فإنه يعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.<sup>4</sup> كما يركز بوزان، على خاصية التعقيد لهذا المفهوم وكذا خاصيته التركيبية، فهو مفهوم "واسع" و "ضيق" في آن واحد.

مفهوم "ضيق" عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط، و مفهوم "واسع" عندما نعني به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي.

كما عرف الأمن بأنه على أساس أنه ثمرة الجهود المبذولة والمشاركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع خلال مجموعة الأنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> رواء زكى الطويل، الأمن الوطني واستراتيجيات التغيير والإصلاح، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص 70

<sup>2</sup> هابل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 18.

<sup>3</sup> عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 01.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 03.

<sup>5</sup> محمد غالب بكزادة، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، مصر: دار النشر للتوزيع، ط 02، 2000، ص 19.

ومنهم من رأى بأنه<sup>1</sup>:

مجموعة الإجراءات الملائمة للوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية و الاجتماعية التي تمكن في النهاية من تحقيق الإستراتيجية الأمنية في أي مجتمع إنساني "... وهو نقيض لحالة الخوف وأنه خلاصة جهود مجتمع لبث الشعور بالطمأنينة بين أفراده - لا يقوم إلا بعد حماية المصالح الحيوية لأفراد هذا المجتمع وفي إطار هذا الصياغ.

عرف أيضا على أساس أنه الحالة التي تتوفر حين لا يقع في البلاد إخلال بالقانون إما في صورة الجرائم المعاقب عليها أو في صورة نشاط خطر يدعو إلى اتخاذ تدابير الوقاية والأمن لمنع هذا النشاط الخطر من أن يترجم نفسه إلى جريمة من الجرائم.

### المطلب الثاني: مقومات وأهداف الأمن

#### أولا: مقومات الأمن

إن السياسة الأمنية للدول ترتبط أيما ارتباط بمقوماتها وقدراتها الجغرافية الهائلة، وإمكانياتها المادية الكبيرة و قدراتها المالية الضخمة و قوتها التكنولوجية المتطورة ، وطاقاتها البشرية المؤهلة، وسياساتها الإيديولوجية الهادفة وطبيعة أنظمتها المرنة والمتمرسه، وترسانتها الأمنية والعسكرية الحديثة المدربة والديناميكية، ومن ثم فإن تحقيق الأمن واستتبابه باعتباره هدفا من أهداف السياسة العامة، على كل الأصعدة وبكل أنواعه وبمختلف مستوياته، يتحدد وفق هذه المقومات والإمكانيات المتاحة والمجندة لذلك، وبمدى القدرة على السيطرة عليها واستغلالها للوصول إلى الأهداف المرجوة، ومن ثم فإن تحقيق الأمن يتجسد تبعاً لزيادة حجم قوة الدولة بجميع مقوماتها.

حدد سبيكتمان عوامل قوة الدولة في المؤشرات التالية: مساحة الرقعة الجغرافية، طبيعة الحدود، حجم السكان، وجود أو انعدام المواد الأولية، حجم التقدم الاقتصادي

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 20.

والتكنولوجي، القوة المالية، التنوع العرقي، التناسق الاجتماعي، الاستقرار السياسي، الروح الوطنية.<sup>1</sup>

في حين يرى همال وآخرون، بأنه يمكن تناول مقومات الأمن للدولة وفقا للعناصر المبينة على النحو التالي :

1. المستوى المحلي للدولة، وتدرس الاعتبارات الجغرافية، الإستراتيجية، شكل النظم السياسية ومدى استقرارها، القدرة الإقتصادية، مدى التماسك الاجتماعي، القدرة العسكرية.

2. مستوى العلاقات بين الدول ومدى وجود خلافات أو نزاعات بينها وطبيعة هذه النزاعات، والقضايا التي تجور بخصوصها ومدى حدتها.

3. مستوى خارجي، ويقصد به التغلغل الدولي في شؤون المنطقة ومدى وجود تهديدات خارجية، وارتباطات بين إحدى الدول وقوة خارجية يكون ن شأنها تهديد أمن المنطقة.

غير أن هناك من يرى، بأن مقومات الأمن، خاصة القومي أو الوطني ، يمكن تحديدها من خلال أربعة عناصر وهي على النحو التالي:

### 1- العوامل الجيوسياسية :

يرى أغلب علماء الجيوسياسية، أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأساسية والأولى في تكوين وتحديد وتوجيه قوتها الوطنية والقومية، وهي تأتي في مقدمة العوامل المادية الدائمة التي تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية للدولة ومنه دفعها نحو تحقيق سياسة أمنية هادفة، حيث أن هذه السياسة تملي على الدولة التعامل بجد مع مقوماتها ومكوناتها الجيوسياسية واستغلالها على أحسن وجه لتأكيد مدى قوتها وفرض مكانة

<sup>1</sup>الغايب أحسن: تحت إشراف د. إسماعيل دبش، البعد الأمني السياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، الجزائر: جامعة الجزائر (معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ماي 1992، ص 22.

محترمة لها بين الأمم، ومن هنا تبرز العلاقة الاستراتيجية بين الأمن الوطني و الجيوسياسية، والتي تتجلى في العديد من المؤشرات أهمها :

- مساحة الرقعة الجغرافية.
- موقع الدولة وطبيعة حدودها.
- الامتداد الإقليمي للدولة.
- طبيعة دول الجوار.

### 2- الإمكانيات المادية ومدى التطور التقني:

إن للموارد الطبيعية والتطور التقني، تأثير مباشر وقوي على تحديد مسار الأمن الوطني و القومي لكل دولة، وهو ما يتضح جليا في وضعية البلدان التي تفتقر إلى هذين العنصرين.

فتوفر الموارد الطبيعية والثروات يؤثر في اقتصاد الدولة، ومن ثم في قوتها القومية، وبالتالي في سلوك الدولة السياسي الذي يعكس الأمن القومي، كما أن كثرة الموارد داخل الدولة يتيح لها قوة ونفوذ سياسيين يقللان من اعتمادها على غيرها من الدول، وبالتالي لا يتوفر لغيرها من الدول عناصر الضغط عليها وتوجيه سياستها، ولهذا نجد معظم الدول تبحث عن الاكتفاء الذاتي لتدعيم موقفها في السياسة، ومن هنا فإن البناء الاقتصادي عنصرا رئيسيا من عناصر قوة الأمن الوطني والقومي للدولة.<sup>1</sup>

### 3- العوامل البشرية:

إن طبيعة المسألة المراد التطرق إليها ومعالجتها، تتمثل في نوع العلاقة الموجودة بين العوامل البشرية والأمن الوطني أو القومي للدولة، ولرصد هذه العلاقة، سنتطرق إلى كل من: الحجم السكاني، توزيعه و تركيبته.

<sup>1</sup>بطرس بطرس غالي، المدخل إلى علم السياسية، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1976 ، ط 5، ص198.

### أ- الحجم السكاني:

إن الحجم السكان للدولة يعد عاملا هاما لقدرات أمنها القومي، باعتبار أن التعداد السكاني للدولة هو عصب القوة للإنتاج المدني من جهة وللحرب من جهة أخرى ، خاصة وأن الحروب التقليدية لازلت تلعب دورا هاما في المجتمع الدولي رغم التطور التكنولوجي في وسائل الحرب النووية.

### ب- التوزيع السكاني:

تكمن علاقة التوزيع السكاني بالأمن الوطني أو القومي للدولة في طبيعة درجة الاتصال والتماسك الداخلي للدولة، حيث كلما زادت، كلما تدعم الأمن القومي للدولة ، حيث يجعلها صعبة الاختراق وفي موضع قوة، والعكس من ذلك عندما يكون التوزيع السكاني غي كثيف وقليل، وبالخصوص في المناطق الحدودية، إذ يخلق نقاط ضعف لأمن الدولة، نظر لما للحجم السكاني في مثل هذه المناطق من دور في حماية الأمن الوطني، بتجنيد في أي وقت تستهدف حدود الدولة.<sup>1</sup>

### ج- التركيبة البشرية:

تتعرض التركيبة البشرية للدولة على أمنها الوطني، باعتبار أن وحدة الدولة تعتمد على مجموعة من المقومات البشرية المرتبطة بالبنية السكانية فيها والتي تجمع بين السكان، وتكون مشتركة بينهم، ومؤلفة بين مشاعرهم تجاه الأرض التي تكون الإطار البيئي لهم، ويدخل في عداد هذه المقومات التجانس اللغوي والديني، والحضاري والعرقى بما يكفل وحدة الفكر والتصور، فكلما كان التجانس السكاني متناسق كلما شكل دعامة قوية

<sup>1</sup>العايب أحسن: تحت إشراف د. إسماعيل ديش، البعد الأمني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مرجع سابق، ص 19.

للاستقرار وتركيب الدولة، كون أن عدم التجانس يعني التمزق الداخلي، بما يترتب عنه من تهديد للأمن القومية.<sup>1</sup>

#### 4- درجة الاستعداد العسكرية وكفاءة المؤسسة السياسية وجهاز الدبلوماسية:

ينبغي على الدولة أن تراعي محيطها المباشر وغير المباشر المعرض للتغير باستمرار، وذلك لا يتحقق إلا باستقرار متواصل وكفاءة مؤسساتية قادرة على التعامل مع المستجدات بحكمة وتبصر داخليا وخارجيا هذا الاستعداد المستمر ينبغي أن يكون مصحوبا باستعداد عسكري مبني على أساس العناية الكافية بتدريب وتحديث وتجهيز القوات المسلحة كميًا ونوعيًا قصد الاحتياط وضمان حدود مقبولة للأمن، مضاف إليها فعالية هذه الطبقة العسكرية التي تتوقف على طبيعة تأثير وتغلغل النظام السياسي في نفسية هذه الفئة، وينبغي التذكير هنا إلى أن الاستعداد العسكري الذي يفتقد على قاعدة صناعية عسكرية محلية ممثلا في العتاد والذخيرة ينجر عنه عدة عوامل تهدد الأمن القومي للدولة كالتبعية لمصدر شراء السلاح خاصة في حالة عدم تنوعه.<sup>2</sup>

إذن فدرجة الاستعداد العسكري المستمر من تدريب وتحديث وتجهيز مضاف إليها الكفاءة المؤسساتية، سواء أكانت عسكرية أو مدنية هما إحدى مقومات تألمن الوطني للدولة، باعتبار أن السياسة بدون قوة تدعمها أمر قليل الفعالية في النظام الدولي الذي نعيش فيه.

#### ثانياً: أهداف الأمن

من خلال ما سبق يتضح أن مفهوم الأمن يعكس هدفاً وسيلة في آن واحد، ومن ثم فإنه على الدولة في صياغتها لسياستها الأمنية، أن تأخذ في الحسبان ليس فقط الأهداف التي تريد تحقيقها، ولكن كذلك العوامل الموضوعية التي تحد أو تزيد من قدراتها على الحركة،

<sup>1</sup> إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص 48.

<sup>2</sup> إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص 140.



فالأهداف الأمنية الخارجية وإن تبدوا ظاهريا وكأنها الأهداف التي تسعى الدولة إلى انجازها دون غيرها، إلا أنها في الواقع ليست كذلك ، فهي ليست إلا أدوات ترمي إلى تريب ظروف إيجابية تساعد على تحقيق أهداف متوسطة وبعيدة المدى تشكل جوهر ومضمون استراتيجية السياسة الخارجية.<sup>1</sup>

- انطلاقا مما سبق ذكره ، يمكن حصر أهداف وأولويات الأمن على النحو التالي:
- الأهداف المتعلقة بالدفاع عن الكيان المادي للدولة عسكريا وحضاريا واقتصاديا وايدولوجيا وتعتبر هذه الأهداف جوهرية ، والتي يعني تحقيقها وجود الدولة أو النظام ذاته.
- الأهداف المتعلقة بإيجاد الظروف المناسبة والمواتية التي تعمل على مساعدة الدولة لتلبية حاجياتها المختلفة ، خاصة ما تعلق بأمن وتأمين الموارد.
- أهداف تتعلق بكسب حليف أو حلفاء خارجيين لدعم الدولة في سياساتها بأشكال مختلفة، بغض النظر عن الاتجاهات والرؤى السياسية، خاصة أثناء الفترات المتأزمة.
- أهداف تتعلق بالعمل الدائم والمستمر على المحافظة على ديمومة العلاقات مع الدول الأخرى والحرص على تمتينها و تكافؤها.
- تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، المتمثلة في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة الدائمة والمستدامة .
- جعل الأهداف تعكس الإرادة السياسية والتسيير الإداري الكفأ، وجعل المدخلات والمخرجات تتماشى وخطط السياسة العامة ككل.
- تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها وسياساتها الأمنية المتبعة.

<sup>1</sup>العايب أحسن: تحت إشراف د. إسماعيل ديش، البعد الأمني السياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مرجع سابق، ص 22.

- تحقيق أكبر نسبة من التوافق الذي تسعى الدول للوصول إليه و حمايته لمواجهة الدول الأخرى.
- العمل على حماية السيادة الوطنية و الأمن الوطني و السلامة الإقليمية و الدولية .
- تنمية مقدرات الدولة من القوة بمختلف أشكالها ومكوناتها، عسكريا، سياسيا، اقتصاديا وتكنولوجيا اجتماعيا وثقافيا ، مع زيادة مستوى الثراء الاقتصادي.
- الدفاع عن إيديولوجية الدولة، مع صيانة الثقافة الوطنية والحفاظ على مكونات وثوابت الهوية الوطنية، و الدفاع عن السلام لتحويل مخصصات التسلح للتنمية.

### المطلب الثالث: مستويات الأمن

قبل الحديث عن مستويات الأمني، لابد أن نشير إلى الأمن الجامع لكل هذه المستويات والتي تدور كل المقاربات الأمنية حول، حيث نقصد في ذلك الأمن الإنساني، وهو الذي على النحو التالي:<sup>1</sup>

يركز الأمن الإنساني على الكرامة الإنسانية، ويشمل حماية الإنسان من تهديدات الجوع، والمرض، والقهر كإنسان، وهو عكس الأمن التقليدي الذي يركز على أمن الدولة من التهديدات الخارجية، والتركيز على تقوية الجانب العسكري على حساب الجانب الإنساني، ولا يمكن للدولة أن تكون آمنة إذا لم يكن المواطن آمنا نو قد ينتهك أمن الإنسان دون عدوان خارجي، من خلال مهددات الأمن الداخلية، كالقمع السياسي أو الفقر أو البطالة أو الجريمة، فحصر مفهوم الأمن بالدولة يعني تجاهل مصالح الناس الذين يشكلون جوهر الدولة، ولقد ساهم انتشار شبكات المعلومات في تكوين جماعات ضغط دولية تتواصل عبر الانترنت، وأصبحت عابرة للحدود الوطنية، فانتشار الجماعات والمنظمات غير

<sup>1</sup>ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة ، مرجع سابق ، 2011 ، ص ص 29-30.

الحكومية قد شكل أبنية جديدة في مجالات عدة كحماية البيئة، والصحة، والعدالة الاجتماعية ... إلخ، لتحقيق أمن الإنسان.

إن أول من استعمل مفهوم الأمن الإنساني، تقرير التنمية لبرنامج الأمم الإنمائي لسنة 1994، حيث عرف الأمن الإنساني بالتححرر من الخوف والتحرر من العوز، وقد ميز التقرير بين سبعة أشكال من الأمن الإنساني: الاقتصادي، الغذائي الصحي، البيئي، الشخصي، الجماعي، السياسي، ويعنا الأمن الإنساني مثله مثل التنمية الإنسانية بسلامة الإنسان، وبحرياته الأساسية، ويعني الأمن الإنساني بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة وتتواصل الحياة اليومية، وبضمان كرامة البشر، ويمثل العوز، والخوف عدم الأمن الإنساني، ومقاومتها تتطلب آليتين هما الحماية والتمكين.

يعنى الأمن الإنساني بمقدار الأمن والحرية التي يتمتع بها الإنسان، ولقد ركز اتجاه التنمية البشرية في الأمن حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في نقل تركيز التنمية من النمو والإنتاج إلى نوعية الحياة البشرية وراثتها، وجاء هذا الاتجاه ليجيب عن الأسئلة التالية:

1- لمن الأمن؟

2- الأمن لأي قيم؟

3- الأمن لأي تهديدات؟

4- الأمن بأي وسائل؟

أما الإجابة فكانت على النحو التالي :

1- الأمن البشري لا يتعلق بأمن الدولة والحكومات، ولكنه يتعلق بأمن الأفراد والناس،

أمن الأفراد وليس أمن الدول، أمن الناس وليس أمن الأرض والحدود.

2- أما القيم فهي قيم أمن الأفراد، والسيادة الوطنية، والاستقلال الوطني، والرفاه الامن

للجميع في بيوتهم، وأعمالهم وحياتهم.

3- أما التهديدات فهي: المخدرات والأمراض، والإرهاب والفقير.

4- وأما ما يمكن عمله فهو التنمية المستندة إلى -العدالة والاستدامة والعمومية والمشاركة- لا الحروب.

### - مستويات الأمن:

لقد توسع نطاق الأمن من المعنى التقليدي العسكري والذي يركز على احتياجات البقاء الوطني وحماية الدولة والحدود والشعب والنظم والقيم وصد العدوان الخارجي، إلى المعنى العالمي الذي يشمل أمن البشر أينما كانوا وامن الكوكب، ويلاحظ أن مفهوم الأمن متعدد المعاني، ومتغير الأشكال، إنه يشكل الأمن من الجوع، ومن الفقر، ومن الخوف، ومن المرض، .... الخ، وهذه الأشكال تمثل أبعادا أساسية من الأمن . والأمن متعدد المستويات، فهناك الأمن على المستوى الفردي، والأمن على المستوى الجماعي، والأمن على المستوى الوطني، والأمن على المستوى الإقليمي، والأمن على المستوى الدولي ، فالأمن يمتد من المستوى الجزئي إلى مستوى الفرد ، إلى المستوى الكلي للمجتمع المحلي أو الكوني ، لذا فإن إطلاق الأمن من خلال مفهوم الأمن الشامل جاء ليعني شمولية الأمن الجوانب الحياة ولجميع أنواع المهددات ، وعلى جميع المستويات.<sup>1</sup>

### أولا: الأمن الفردي

هو شعور الفرد بالأمن والاستقرار وأحيانا شعوره بالسعادة، ولا تستطيع الدولة أن تكون مسئولة عن كالفرد على حدا ، ومع ذلك فإن إحساس الأفراد بالأمن على الخصوص على حاضرهم ومستقبلهم يكون إحساسا اجتماعيا عاما بالأمن الوطني، كما يتوقف الأمن الفردي على شعور الفرد بغياب التهديد على حياته أو ممتلكاته أو حرياته، وهذه هي الحقوق الطبيعية الثلاثة التي نادى بها الكثير من الفلاسفة بضرورة الحفاظ عليها من

<sup>1</sup> نياض موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، مرجع سابق، 2011ص21.

التهددين الداخلي والخارجي، ومن المنطقي أن يساهم كل فرد في لحظات لخطر والتهددي الدفاع عن أمته وأمن بلاده.<sup>1</sup>

يقصد به: تأمين الفرد ضد ما يهدد أمنه وأمانه واحترامه واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، فقد نصت المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه، وتمتد تلك الحقوق إلى الممارسة السياسية والرفاهية الاقتصادية والحصول على الخدمات العامة وعلى قمتها التعليم والصحة.<sup>2</sup>

### ثانياً: الأمن الوطني

فيما يتعلق بالمصطلحين، إن إضافة مفردة وطني إلى تعبير الأمن ارتبط بتطور العلاقات السياسية والاجتماعية للجماعات وصولاً إلى مفهوم الدولة بشكلها الحديث المحددة بمكوناتها المتمثلة بالإقليم-الشعب-السيادة، ليصبح المدلول معنياً بشكل مباشر بوجود استمرارية مؤسساتها ونشاطاتها.<sup>3</sup>

على الرغم من أهمية وضرورة الأمن الوطني الشامل بترسيخ الأمن والاستقرار في الدولة على نحو صحيح - يضل الفهم الضيق للموضوع هو السائد عند الاهتمام به عملياً ونظرياً- ويلاحظ المراقب أن الحديث اليوم عن الأمن الوطني من قبل المسؤولين في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بالدولة مثل: تعزيز ميزانية

<sup>1</sup> خير الدين العايب ، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة ، (مذكرة ماجستير)

جامعة الجزائر ، كلية العلوم والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1995 ، ص ص 9-10.

<sup>2</sup> هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر : مدخل تاريخي سياسي ، الأسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 64.

<sup>3</sup> محمد فاضل نعمة، مفهوم الأمن الوطني وهاجس الدولة البوليسية، من الموقع الإلكتروني :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153066>

الدفاع وإجراءات الأمن الداخلي وكفاءة العمليات الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب... إلخ.<sup>1</sup>

كما يرى البعض بأن الأمن الوطني يعني مقدرة الدولة في المحافظة على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة، الاجتماعية والسياسية.

ويعرفها كنمار بأنه: "ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية، كما أنه ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يحتويها، وهو ليس النشاط العسكري وإن كان يشملها، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن، وليس بالضرورة أن يكون الأمن الوطني موجهاً ضد التهديدات الخارجية فقط ولكن التهديدات الداخلية كالفقر والبطالة، والجريمة، وأنواع المشكلات الاجتماعية الأخرى".<sup>2</sup>

أما بيروسون فقد عرفه بأنه : " الإدراك الجماعي بالإحساس بالأمن".<sup>3</sup>

إن التلاحم الداخلي عملية أساسية في التحصين الاجتماعي ضد المهددات الداخلية والخارجية، كما أنه ليس بالضرورة الاستخدام الفعلي للقوة لكي يحافظ على الأمن، فالتهديد باستخدام قوة الردع ، قد يكون إحدى الوسائل التي حكمت العلاقة بين الدول خاصة أسلحة الدمار الشامل.

إن الخوف هو العامل الأساس في تحليل الأمن سواء أكان على المستوى الفردي أم الوطني أم الخارجي أم الداخلي، فالردع ما هو إلا أسلوب حماية بسبب الخوف من الطرف الآخر.

<sup>1</sup> فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص15.

<sup>2</sup> نزياب موسى البدائية، الأمن الوطني في عصر العولمة، مرجع سابق، 2011، ص24.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 25.

ويقصد به أمن الدول الوطنية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة، ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها. كما أن الأمن الوطني هو المعنى بالدرجة الأولى بأمن الدولة، حيث أن أساس الأمن يبدأ من هذا المستوى، فسلامة الوطن تعني الأمن للمواطن والفرد الذي يعيش فيه، ففقدان الأمن الوطني له آثار سلبية على الفرد والمجتمع، حيث يؤدي ذلك إلى دماره وهلاكه وضياعه، وينتج عنها نتيجتين سلبيتين هما:

أ- الانطواء والانعزال عن المجتمع، وهذا يحول الإنسان إلى مخلوق سلبي يأخذ ولا يعطي، ليس له دور أو إسهام في رقي وتقدم بلاده، لا يأبه لمشاكل أمته ولا يكثرث بما يحصل لها، مما يجعله عبئاً وغالة عليها، وليس عوناً نافعا خادماً لها يسهم في رفعتها وتقدمها.

ب- الهروب والهجرة من الوطن، وهذا يعني حرمان الأمة والوطن من جهده وفكره وعمله ونشاطه، الذي قد يساهم في تطوير وتقدم وبلاده، وكذلك يتحول إلى عنصر نافع لبلد آخر، قد لا يرتبط به دينياً ولا عرقياً ولا ثقافياً غير أنه يصبح مجبراً على العيش في هذا الوطن الغريب عنه .

### ثالثاً: الأمن القومي:

يمكن القول بأن الأمن القومي يقصد به: "حماية الدولة ووحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها واستقرارها"<sup>1</sup>

وعليه ، فإن الأمن القومي يشمل عنصرين رئيسيين هما:

❖ العنصر الأول يتعلق بحماية كيان الدولة ضد أعمال العدوان وسياسات التوسع، أي ضرورة قيام جيش قوي يمكنه من أداء هذه المهمة، ومن ثم يشتمل هذا العنصر على مكونات عديدة تؤثر على تكوين هذا الجيش، مثل التكوين الديمغرافي والقوة

<sup>1</sup> هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر : مدخل تاريخي سياسي ، مرجع سابق ، ص 82.

الاقتصادية ومستوى التقدم التكنولوجي وموقعا لدولة ودرجة الاستقرار السياسي ودرجة النمو الإداري ... وهي المكونات التي أطلق عليها احد الباحثين المكونات الطبيعية.

❖ العنصر الثاني يتعلق بحماية النسيج الداخلي للدولة وعدم تعريضه لحرب دعائية، أو ضغوط اقتصادية أو أية أحداث تؤثر على عملية التنمية ... أي أن هذا العنصر يتعلق بصد محاولات التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق أقصى درجة من التناسق، وبالتالي تؤثر على هذا العنصر مكونات عديدة مثل التكوين العرقي و الإثني، ودرجة النمو الثقافي والقدرة على مواجهة محاولات فرض الهيمنة وهي المكونات الوظيفية.

قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية وهو يتخذ من الدولة وحدة أساسية للتحليل.<sup>1</sup>

كما يعني الأمن القومي مجموعة من القيم والمعاني والمحددات وهي على النحو التالي:<sup>2</sup>  
تعرفه دائرة المعارف البريطانية على أنه: " الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر السيطرة عليها بواسطة قوة أجنبية " .

كما عرف على أنه: " قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية".  
فالأمن القومي يرتبط ارتباطا كاملا بالقدرة العسكرية للدولة، كما يرتبط بمفهوم الردع والقوة كما أن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة، هي تهديدات ذات طابع عسكري ومصدرها على الدوام خارجي، ومن ثم يجب مواجهتها من خلال تعظيم القوة العسكرية

<sup>1</sup> خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني : المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، العربية السعودية : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2009 ، ص11.

<sup>2</sup> عباس أبو شامة عبد المحمود وآخرون ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص 210.



على أن تكون الدولة على استعداد لمواجهة أي تهديد عسكري، فمسؤولية الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة الأمن والمخابرات التابعة للدولة.

ومع هذا فإن هذا المفهوم تعرض لعدة انتقادات، أهمها التهديدات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات، وبشكل خاص الدول النامية، فالتهديد ليس عسكريا على الدوام، بل هناك تحديات أخرى لا تقل عنها أهمية مثل عدم الاستقرار السياسي، وعدم التكامل الاجتماعي، والحروب الأهلية والجوع، وفشل خطط التنمية، كما ارتبطت بذلك تأثيرات التقدم العلمي، والتقني في مجالات الحرب، وأدوات الاتصال، وازدياد التبادل التجاري والاقتصادي، فالتهديد العسكري ليس هو التهديد الوحيد في العلاقات الدولية .

### رابعاً: الأمن الإقليمي:

ظهر هذا المصطلح في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وهو يعبر عن سياسة أمنية تنتهجها مجموعة مشتركة من الدول تنتمي لإقليم واحد، وتسعى للتنسيق فيما بينها مع التسخير الكامل لكافة قدراتها وإمكانياتها وقواها لتحقيق الاستقرار الأمني بإقليمها، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الأمني الدولي مثل: الاتحاد الأوربي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي.

ويعرف على أساس أنه: " سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية ".

### خامسا: الأمن الدولي (الجماعي)

وهو الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وعلى قمتها الأمم المتحدة وهو مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية ... والواقع أن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ينظم تحقيق الأمن الجماعي بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

فالأمن الدولي هو أمن العالم كله، وأصبح اليوم يعرف بالأمن الإنساني المشترك الذي يتحدث باسم الإنسانية جمعاء، حيث أصبح الاهتمام بالأمن الدولي ضرورة حتمية فرضتها النتائج الكارثية للحربين الكونيتين الأولى والثانية، والإرهابات التي تبعتهما أثناء الحرب الباردة وما شكله ذلك من خطر حقيقي على الأمن والسلم العالميين وقد أدى كل ذلك إلى تركيز جهود المجتمع الدولي حول تحقيق الأمن والسلم والاستقرار المجتمعات المعمورة وتغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة للدول والحكومات ، ومن بين الفاعلين.

الحرب الأهلية في روسيا القيصرية سابقا، الحرب الأهلية في إسبانيا، الحرب الأهلية في أفغانستان، الحرب الأهلية في السودان، الحرب الأهلية في مالي، الحرب الأهلية في رواندا، الحرب الأهلية في لبنان، الحرب الأهلية في يوغسلافيا سابقا، بالإضافة إلى حروب العصابات ومافيا التهريب والمخدرات خاصة في أمريكا اللاتينية والكاريبية وجنوب شرق آسيا، وجنوب وشرق أوروبا.

حيث نجم عن هذه الحروب أكثر من مائة (100) مليون قتيل في الحربين الكونيتين والحروب بين الدول، و مائة (100) مليون قتيل في المذابح و الحروب بين الدول، ومابين مائة وخمسمائة (100-500) مليون لاجئ ومشرد ويقيم ، وملايين المعاقين .

كما نتج عنها ثمانية (08) مليارات طن من المتفجرات بمعدل (1300 كلغ/ للشخص في العالم) ومائة (100.000) ألف طن من الكيماوي تم تطويره بمعدل (15غ/للشخص)

أغلبها كبقايا للحروب متواجدة في عمق البحار والمحيطات، خاصة في البحر الأبيض المتوسط و بحر البلطيق و بحر البلقان و بحر الصين والمحيط الهادي والمحيط الأطلسي، وكذا مليارات الألغام المضادة للأشخاص مزروعة بالأرض بمختلف المناطق التي شهدت ثورات وحروب، خاصة شمال إفريقيا وإفريقيا الاستوائية وأفغانستان والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، نتج عنها ملايين الضحايا والمعاقين ولا زالت تحصد أرواح الأبرياء .

نتيجة الصراعات والحروب الدولية والأهلية و الاستقرار المتواصل الذي شهده العالم في القرن (20) العشرين، كان لابد من الميل إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ذلك لأن العالم يشترك في البناء الفيزيقي الذي يشمل الكون بالأراضي والبحار والمحيطات والبناء الافتراضي العام كالبنية المعلوماتية التحتية (مثل الأنترنات)، بالإضافة إلى اشتراك الأخطار المهددة، خاصة الناتجة عن تغيرات المناخية والاحتباس الحراري، ما جعل مهددات الأمن عالمية، وتتطلب حلولاً دولية مشتركة، فالتلوث البيئي أو النشاط الكيماوي والنووي، يؤثر مباشرة على طبقة الأوزون، ما يعني أن الكل مهندس ومسئول في نفس الوقت، كما أن نشر فيروس معين قد يهدد كل مستخدمي شبكة الأنترنات ومن الممكن أن يخرب نظام المعلوماتية في أي دولة.

وعليه إزدادت الشراكة الدولية في الأمن، ما يستدعي المزيد من العولمة للقوانين، فبعد أن كان التركيز على البعد الوطني في الأمن أصبح التركيز على البعد الدولي، كما أصبح التركيز أكثر على الحل الدولي للمختلف النزاعات والابتعاد عن الحلول الثنائية والمنفردة، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مشاكل كل أفغانستان والصومال، والسودان، ومؤخراً أزمة أوكرانيا.

كما أن الملاحظ مع بداية الألفية الثالثة، هو أنه أصبح هناك إدراك دولي للمسؤولية الأمنية وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات لما لهما من طابع إجرامي دولي عابر

للحدود، وكذا حصر النشاط النووي وعدم السماح بتوسع حقل الدول النووية ، حفاظا على الأمن والسلم الدوليين من أي تهديد، وتفادي وقوع هذه الأسلحة بأيدي الجماعات المتطرفة أو الإرهابية، خاصة في المناطق التي يميزها لحد الساعة عدم الاستقرار الأمني كالشرق الأوسط.

وحفاظا على الأمن الدولي، تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية، مثل مجلس الأمن الدولي، محكمة العدل الدولية، المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى منظمات وهيئات غير حكومية، تمارس دورا ضاغطا في رفض الصراعات والحروب و حماية البيئة وحقوق الإنسان .

من خلال تطرقنا لمستويات الأمن بالشرح والإيضاح كل على حدى، إلا أن هناك ملاحظات شاملة وجامعة لكل المستويات والتي نوردها على النحو التالي:<sup>1</sup>

❖ هناك حد أدنى من التكامل بين هذه المستويات المختلفة، فمما لا شك فيه أن تحقيق الأمن الفردي والوطني والقومي والإقليمي، يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الدولي، كما أن مستوى الأمن الدولي لا بد أن ينعكس على المستويات المختلفة من الأمن.

❖ ليس هناك مستوى مطلق من الأمن أي حالة مثالية لأمن لأن ذلك ما يعني حالة من الوئام الكامل بين الدول وداخل كل دولة، كما أنه لا توجد حالة من عدم الأمن المطلق أي العداء التام، لأن ذلك يعني حالة حرب لا تتوقف بين الدول وحالة فوضى كاملة، وهذا ما يغيّر الواقع الدولي.

<sup>1</sup> هشام محمود الأقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي، مرجع سابق، ص 65.

### المطلب الرابع: العناصر المتربطة بالأمن

#### أولاً: الأمن والمصلحة الوطنية

من الصعب إيجاد تعريف محدد ومتفق عليه للمصلحة الوطنية ، وهذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف التفسيرات التي تعطيها الدول لمضمون مصالحها الوطنية بحسب أوضاعها من ناحية ، ولطبيعة مفهوم المصلحة الوطنية المعقد الذي لا يوجد مفهوم عالمي متفق عليه حولها من ناحية أخرى.

يعرفه فريديك هازمان بأنها " تلك الأشياء التي تسعى الدول للوصول إليها أو حمايتها في مواجهة الدول الأخرى".

أما دانيال فييري، بأنها تلك الأهداف المسطرة و التي تناشدها الدول وتطمح لتحقيقها والوصول إليها من خلال سياستها الدولية .

في حين يميز روزينينو بين مستويين للمصلحة الوطنية، المصلحة الوطنية كأداة تحليلية، تستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر كفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، والمصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي، التي يتم توظيفها لتبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما.

أما صبري مقله فيرى أن المصلحة الوطنية تعبر عن نفسها في الأهداف التالية:

- العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن الوطني والسلامة الإقليمية الدولية.
- تنمية مقدرات الدولة من القوة.
- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي.
- الدفاع عن إيديولوجية الدولة.
- صيانة الثقافة الوطنية.

▪ الدفاع عن السلام لتحويل مخصصات التسلح للتنمية .

يتضح من خلال هذه الآراء، أنه لا يوجد إجماع حول تحديد هذا المفهوم وهو ما دفع البعض إلى إدماج مفهوم المصلحة الوطنية في مصطلح واحد يعرف بمصلحة الأمن الوطني (NationSecurity Interest).

لكن على ضوء ما سبق ذكره من تحليلات حول الأمن بمختلف مكوناته ومستوياته، وهذه الآراء المتضاربة حول المصلحة الوطنية، يمكن ملاحظة الفروق التالية:

- أنه يصعب دراسة المصلحة الوطنية دراسة أمبريقية \*\*\* في حين أصبح من الممكن دراسة الأمن أمبريقية، من خلال تناول الوقائع والأحداث والمستجدات الحاصلة وكذا التفاعلات الاجتماعية ومختلف ردود الأفعال.

- ينحصر الاهتمام بالمصلحة الوطنية على مستوى صناع القرار، في حين الأمن بمستوياته، وتعبئة لجميع الطاقات البشرية والمادية والموارد الطبيعية وليس فقط طاقات وموارد وإمكانيات وآراء تحليلات صناع القرار.

- المصلحة الوطنية مضمون متغير تبعاً لتغير تصور النظم السياسية للعالم الخارجي، في حين وأن الأمن هدف ثابت للنظم، بجميع أنواعها (ديمقراطية، ديكتاتورية) ولا يمكن المزايدة أو التنازل عليه، كونه صمام الاستقرار والأمان والاستمرار .

- المصلحة الوطنية تلي الأمن من حيث الأهمية وتعتمد عليه إلى حد كبير .

من هنا نستخلص بأن هناك فروقا بين المصلحة الوطنية والأمن الوطني من ناحية الظهور، حيث أن المصلحة الوطنية أقدم بكثير من الأمن الوطني، ثم من حيث المضمون، حيث أن الأمن الوطني ليس هو المصلحة الوطنية وإن كان هناك تقارب بينهما.

غير أن هانس مورقان يرى بأن الأمن هو محور وأساس المصلحة الوطنية أو القومية، فالحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية وأنه أحد مظاهر الأمن وبالتالي فإن الأمن يعد في ذاته مصلحة وطنية وقومية.

### ثانياً: الأمن والقوة

نفس الإشكال المطروح أمام المصلحة الوطنية ، نجده مطروح أيضاً أمام تحديد مفهوم القوة، فمنهم من يرى بأنه يتم تحديدها على أساس مادي فقط و ذلك بحصرها في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والبشرية، غير أن هناك من يرى بأنها أوسع بكثير من ذلك، فهي تمتد إلى الجوانب النفسانية والاجتماعية.

فالقوة هي القدرة على التأثير في الآخرين، والتحكم في عقولهم وأفعالهم نظراً لطابع العلاقات الدولية المتسم بالصراع من أجل القوة، أو القدرة على تحريك الآخرين ودفعهم نحو عمل ما نريدهم أن يقوموا به، وانصرفهم عن أداء عمل مالا نرغب أن يقوموا به.<sup>1</sup>

غير أن هناك من يرى بأن هذه التعاريف غير كافية، كونها تحصر القوة في جوانب محددة، في حين وأنها تشتمل على جوانب أخرى و متعددة كالقدرة على التأثير السياسي الدولي، خاصة من طرف القوى العظمى أو المنظمات والهيئات الدولية، والقدرة على التأثير بالتباع أساليب الضغط الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير أصبح قوة لا يستهان به في تحقيق الامتيازات والمكاسب، وكذا باستخدام وسائل الإعلام في الحرب النفسية والدعائية، سواء قبل أو أثناء أو بعد، لإرباك الخصم والعدو أو بأسلوب التفاوض الدبلوماسي.

<sup>1</sup> العايب أحسن: تحت إشراف د. إسماعيل دبش، البعد الأمني لسياسة دبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، مرجع سابق، ص 32.

وعلى هذا الأساس فإن القوة القومية ذات طبيعة ديناميكية ، بمعنى أن التغيير في ثقل العناصر التي تتكون منها يترتب عنه تغيرات مشابهة في حجم هذه القوة وفعاليتها ، من هنا تصبح القوة تعني المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم الدول الممتلكة لها، كونها أكثر انسجاما مع طبيعة التغيير الذي لحق بطبيعة القوة ، التي أصبح معيار التقييم فيها هو القدرة وليس القوة، بل هي عدة أشياء، وموارد و علاقات واحتمالات.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق، أرى بأنه يمكن التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الأمن والقوة ؟ وهل بالقوة وحدها يمكننا تحقيق الأمن ؟

إن المتمعن في هذا السؤال ، والعارف بأمر الحياة ، يؤكد مباشرة بأن القوة وحدها لا يمكنها التعامل مع أشكال التوتر والصراع المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، كما لا يمكنها المساهمة لوحدها في حل التوترات الاجتماعية والصراعات السياسية والإيديولوجية والاختلافات الإقتصادية، كون استعمال القوة لوحدها بعيدا عن سياسة أمنية حقيقية وفعالة في مثل هذه الحالات، يؤزم الأمور ويزيد من طول المشكلة ويولد عنها مشاكل أمنية أخرى وبالتالي تعقد في الظواهر الأمنية .

في حين وأن الأمن ومن ورائه السياسة الأمنية الهادفة، على العكس من ذلك، هو عملية تطور ديناميكي تصل إلى البنين الاجتماعي الداخلي أولا ثم التحديات الدولية ثانيا، ومن ثم يمكننا أن نقول بأن القوة وإن كان لا بد منها وضرورية لمواجهة ظواهر طارئة أو أحداث عنف ظرفية، مثل أعمال التخريب والمساس بالنظام العام أو الحروب، فإنها لا تصلح لمواجهة الصراعات المعقدة و الممتدة في المجتمع خاصة ، حينما يكون هناك أزمة

<sup>1</sup> العايب أحسن: تحت إشراف د. إسماعيل دبش ، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، مرجع سابق، ص 33.



هوية وانتماء عرقي أو طائفي، أو ذات طبيعة اجتماعية أو الدينية أو ثقافية، والتي هنا يتطلب سياسة أمنية واضحة وشاملة تعمل على معالجة المشكلة من جميع النواحي لإيجاد حلول هادفة ودائمة تجعل من الأزمة أو المشكلة الأمنية القائمة تزول نهائياً.

في الأخير يمكن القول بأنه إذا كانت القوة هي أحد متغيرات الأمن، فإنها ليست الأمن في حد ذاته، لأن هذا الأخير أوسع وأشمل بكثير، فالقوة هي وسيلة من وسائل تحقيق الأمن فقط، وعليه من الصعب إرساء الأمن بالاستغناء عن القوة، سواء قوة القانون أو قوة الردع، وبالرغم أنه من الصعب تصور الأمن بدون قوة، فإنه من غير المعقول أن نتصور أن اكتساب القوة يوفر الأمن مباشرة.

### ثالثاً: الأمن والإستراتيجية

الاستراتيجية تعني: لغوياً كلمة الاستراتيجية (Strategy) مشتقة أصلاً من الكلمة

اليونانية (Strategos) بمعنى فن القيادة (Art of generalship)

وإصطلاحاً فهي تعني: دراسة وتحليل وتقييم الاختيارات المتاحة للدولة في كل موقف، وكيف تستخدم الإمكانيات والموارد المختلفة لتحقيق الأهداف التي حددتها السلطة، أو تطرح الأهداف البديلة الممكنة على ضوء الظروف المتغيرة.

وفقاً للمفهوم أعلاه فإننا نستشف من ذلك أن الاستراتيجية هي من أدوات تحقيق أهداف الأمن خاصة الأمن الوطني أو القومي، غير أنها ليست هي الأمن، فالاستراتيجية في جوهرها علاقة بين الوسائل والوسائل المتوفرة أو المتاحة لتحقيق الأهداف المرسومة والمرجوة.

<sup>1</sup> العايب أحسن، البعد الأمني السياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مرجع سابق، ص 34.

وعلى هذا النحو ووفقا لهذا الأساس فالأمن والاستراتيجية يختلفان من حيث الهدف، كون الأمن أشمل وأوسع، أما الاستراتيجية فهي أداة مسخرة لتحقيق وتجسيد وتفعيل العملية الأمنية فيظل السياسة الأمنية المتبعة، وبالرغم من ذلك يجزم أغلب المفكرين والباحثين في حقل العلوم السياسية بأن كلاهما مترابطان، كون يوجد بينهما تداخل ، وخذا يتضح أكثر من حيث أنه لا أمن بدون استراتيجية تبحث في الوسائل التي بواسطتها يتم تحقيق أهداف السياسة الأمنية.

### رابعاً: الأمن والتأمين

إذا كان الأمن هو ذلك الإدراك الذاتي للفرد أو للجماعة الإنسانية، باختلاف صورها وبتعدد نشاطاتها... بالطمأنينة والسكينة، والبعد عن الأخطار والمخاطر، فإن الأطر العلمية التي تشكل بنتائجها هذا الإحساس هي التي تشكل معزوفة الأمن العلمية ... تلك المعزوفة التي يعتبر كل إيقاع فيها فرعاً متخصصاً من فروع الأمن، له قواعده ومحدداته ونظمه، ومن خلال حركة التزاوج بين كل هذه الإيقاعات ، ينبعث النغم الفاعل في معزوفة الأمن العلمية، ذلك النغم الذي يحقق للمجتمع الإنساني استقراره وثقته وينمي عوامل نمائه وتقدمه.<sup>1</sup>

كما أن الأمن والتأمين يدوران في فلك واحد ويعملان على تحقيق غاية واحدة وهي راحة واستقرار الإنسان، حيث نجد أنه تقوم النظم الأمنية الخاصة بالنشاطات الإنسانية بوضع القواعد الخاصة بتأمين وحماية هذا النشاط في مرحلة الحركة التغيير ، ذلك أن جوهر التقدم الإنساني يكمن في حالة الحركة والنشاط المستمر، تلك الحركة التي تكسب أي نشاط صفاته المميزة وطبيعته الخاصة، هذه الحركة وإن كانت تتم داخل أوعية مختلفة... إلا أن تأمين هذه الحركة وحماية قواعدها تحكمه قواعد مختلفة متنوعة بتنوع هذا النشاط

<sup>1</sup> محمد غالب بكزادة، الأمن و إدارة أمن المؤتمرات، مرجع سابق، ص 131.

واتجاهاته، الأمر الذي يجعل من هذه القواعد والنظم، قاعدة لعلوم أمنية متخصصة، حتى وإن تزاوجت أو تناسقت مع باقي علوم الأمن المتخصصة الأخرى في منظومة أمنية واحدة.<sup>1</sup>

غير أن الكثير من العلماء يرون بأن الأمن ليس هو التأمين الذاتي، فهذا الأخير هو الذي يتعلق بالقرارات التي يتخذها نظام أو كيان معين أو شخص طبيعي أو أي شخص معنوي لتأمين نفسه وتأمين أغراضه ومنشآته، في حين وأن الأمن يصب في خدمة المصلحة العامة وهي الدولة والشعب لتحقيق الغايات الوطنية المنشودة داخليا وخارجيا.

ويعتبر التأمين الذاتي من السلبيات التي تواجه الأمن الوطني، في حال انصراف مختلف الأطراف المكونة له إلى عملية التأمين الذاتي على حساب الأمن الوطني الشامل، الشيء الذي يؤثر إما على المدى القريب أو على المدى البعيد على الأمن ككل خاصة الأمن الوطني، وذلك بحسب طبيعة كل طرف مؤمن ذاتيا، حيث أن التأمين الذاتي يفضل المصلحة الخاصة أولا على المصلحة العامة، خاصة في الأنظمة الرأس مالية التي تتسم بسيطرة رأس المال على شتى مناحي الحيات.

وعليه فإن مفهوم الأمن هو أوسع بكثير من مفهوم التأمين، باعتباره يخدم الأهداف السياسية للأمة، بعكس التأمين الذي يخدم فئات معينة وجزء صغير من الأمة، كما أن التأمين يدخل في حد ذاته في عملية رسم السياسة الأمنية للدولة.

<sup>1</sup> محمد غالب بكزادة ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات ، مرجع سابق ، ص 143.

## المبحث الثاني: مفهوم السياسة الأمنية

في هذا المبحث سوف نتطرق أولاً إلى السياسة العامة كونها الأشمل ومن ثم السياسة الأمنية وخصائصها كونها كل من الجزء.

### المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد ومحدد لمفهوم السياسة العامة، وهذا راجع إلى تباين وجهات النظر لدى المعنيين من علماء السياسة حول النقاط أو الركائز التي ينطلقون منها فضلا عن عدم اتفاقهم على تعريف مفهوم المجال العام و تحديده. ولأن مفهوم السياسة العامة لا يزال لحد الساعة، يخضع لمحاولات ضبط من قبل الباحثين، هذا ما يؤكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في أبريل 2008 ولضمان الإحاطة الوافية لهذا المفهوم، سوف نقدم بعض التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة:

أن السياسة العامة، عبارة برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي المشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع.<sup>1</sup>

كما عرفت بأنها: تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها و إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وإنجاز هذه الأهداف، ولكن التطبيق والانجاز يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه الأهداف وهكذا فإن السياسة العامة قد تضيع في خضم عدم الفهم أو المعارضة الإدارية البيروقراطية التي تعترضها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999، ص 15.

<sup>2</sup> جبريل ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، 1996، ص 272.

هي عملية تكوين تتضمن قيما و مبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية أي أن السياسة في جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يشرح و يبرر و يرشد أو يحدد تصرفا معيناً قائماً أو محتملاً فالسياسة إنما تحدد إطاراً يلتزمه متخذ القرار.<sup>1</sup>

هي مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط العمومي، مثل الشؤون الخارجية، علاقات العمل، الإنتاج الزراعي وما شابه ذلك، أي هي تقطير أو خلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من المصالح و في اللحظة التي يتم عندها تراضي وتوافق هذه السياسة والمصالح الفرعية تنشأ سياسية عامة بصدد موضوع ما.<sup>2</sup>

كما عرفت السياسة العامة من خلال أربع عوامل أو محددات هي:

- ❖ مجموع الإجراءات المتخذة التي يجب أن تكون نابعة من نفس قطاع العمل أو من نفس الإقليم، بمعنى أنه من الضروري أن يكون هناك توحيد في مجال العمل.
- ❖ الإجراءات المتخذة يجب أن تكون مترابطة فيما بينها، أيضا المشرعين و الإداريين يجب أن يتابعوا سيرورة برامجهم وعدم اتخاذ أو تقرير إجراءات أو تدابير مؤقتة منفصلة عن بعضها البعض.
- ❖ السياسة العامة يجب أن تكون مصممة تبعا للمقاصد الهادفة والنتائج الحقيقية وحتى تكون السياسة العامة شرعية و فعالة يجب أن تكون لها أهداف محددة وممكنة بالنسبة للإداريين، توفر الإمكانيات الضرورية من أجل الوصول إلى الهدف وأن تكون لها انعكاسات فعلية على المواطنين.

<sup>1</sup> حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000، ص33.

<sup>2</sup> السيد عليوة و عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، القاهرة، مركز القرار للاستشارة، 2000، ص 35.

❖ السياسة العامة يجب أن تكون تبعية ، أي نتاج للإرادة السياسية، والسلطة المختصة تعمل على احترام التزاماتها و قبول مجموع نتائجها.<sup>1</sup>

إضافة إلى التعاريف السابقة، فهناك من يرى بأن السياسة العامة تتحد من خلال ثلاثة اتجاهات وهي:

### 1- السياسة العامة في منظور ممارسة القوة "Power"

إن السياسة العامة، في نظر هذا الاتجاه ، تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات واتخاذ القرارات بشكل يميزه عن غيره ، نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة. (المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية).<sup>2</sup> عرفها "أوستن ريني" بأنها علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب آخر.<sup>3</sup>

أما "ماكس فيبر" فعرفها من زاوية التأثير على الآخرين، بحيث يرى بأنها احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال.<sup>4</sup>

وانطلاقاً من مفهوم القوة، عرف "هارولد لازويل" السياسة العامة على أنها من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد المكاسب والقيم والمزايا

<sup>1</sup>Serge Arna d, Nicola Bo dville , Evaler de polliiq e eprogramme p blic, pari , eddi in de la performance , 2004, p9

<sup>2</sup> فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلى في البنية والتحليل، الأردن: دار المسيرة ، 2001، ص 32.

<sup>3</sup> نصر محمد مهنا ، علم السياسة ، مصر: دار غريب للطباعة والنشر ، 1994 ص ، 120.

<sup>4</sup> نصر محمد مهنا ، المرجع نفسه ، ص 121.

المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحويين على مصادر القوة.<sup>1</sup>

لكن رغم هذه التعاريف، إلا أن منظور القوة لم يسلم من الانتقادات من قبل العلماء الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات ومختلف النشاطات التي تتضمنها السياسة العامة، إضافة إلى تداخل كل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز فيما بينها في مجال السياسة العامة.

### 2- السياسة العامة في منظور تحليل التنظيم "System Analysis"

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، وعلى هذا الأساس يولي أصحاب هذا الاتجاه أمثال "دافيد استون" اهتماما بالسياسة العامة، أي من وجهة تحليل النظم كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي فيرى بأنها توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.<sup>2</sup>

ويرى "جابريل ألموند" أن السياسة العامة، تمثل محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب + دعم + المخرجات "قرارات وسياسات)، للتعبير عن أداء النظام

<sup>1</sup> مأخوذة من محاضرات قدمت لطلبة العلوم السياسية، ماجستير 2، جامعة بسكرة، 2013.

<sup>2</sup> كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسية، مصر: وكالة المطبوعات، 2006، ص 35.

السياسي في قدراته الاستخراجية، والتنظيمية والتوزيعية، والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.<sup>1</sup>

يستخلص من تعاريف منظور تحليل النظم أن السياسة العامة هي نتيجة من نتائج النظام السياسي، تتفاعل مع بيئته الشاملة، ذلك لأنها لا تكون فعالة ما لم تراعي الظروف البيئية المحيطة بها.

لكن بالرغم من أهميته في تفسير وتوضيح السياسة العامة، إلا أن منظور تحليل النظم تعرض إلى بعض الانتقادات ومنها: العمومية في طرح مفهوم القيم دون ربطها بشكل مباشر بإطار السياسة العامة، كما أغفل الجوانب غير الرسمية في التأثير على قرارات السياسة، وكذا إغفاله لمجريات العملية السياسية بشكلها الدقيق داخل النظام السياسي، فضلا عن كون منظور المدخلات والمخرجات يغالي في كون الحكومة تستجيب لهذه المطالب، غير أن الواقع يؤكد في كثير من الأحيان أن النظام يفرض سياسته على المجتمع بعيدا عن فكرة المطالب.

### 3- السياسة العامة في منظور الحكومة "Government"

تقوم الحكومة برسم السياسات العامة وإتخاذ القرارات وتنفيذها، وتم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة ضمن هذا المنظور، فعرفها "توماس داي"، بأنها تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل، إذ هي: توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية الضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم، وهي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد زاهي بشير المغيربي، السياسية المقارنة - إطار نظري - ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1996، ص 272.

<sup>2</sup> مأخوذة من محاضرات قدمت لطلبة العلوم السياسية، السنة الثانية ماستر، جامعة بسكرة، 2013.



كما يرى "كارل فردريك" أن السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود.<sup>1</sup>

فيما عرفها "خيرى عبد القوي بأنها: تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيداً لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة.<sup>2</sup>

أما أحمد سعيان فيرى بأنها: تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل، أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات يمكن غزوها لسلطة عامة محلية، وطنية أو فوق وطنية، فتضم بذلك أربع عناصر: الهدف، اختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، تنفيذ هذه السياسة.<sup>3</sup>

أما "جيمس أندرسون": فيرى بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع.<sup>4</sup>

وإذا كانت السياسة العامة تمثل العملية الحيوية التي من خلالها تقوم الحكومة باتخاذ قراراتها المهمة، فإنها بذلك تترجم لما تقوله الحكومة وما تفعله إزاء المشاكل الحساسة، لذا فتعريف السياسة العامة من المنظور الحكومي، يمثل منطلقاً علمياً من خلال دراسة جوانب السياسة وممارساتها المؤثرة في صنع السياسة العامة، وعكس لنا هذا المنظور

<sup>1</sup> عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، الأردن: دار المسيرة، 1999، ص.15

<sup>2</sup> تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن: دار مجدلاوي، 2004، ص.28.

<sup>3</sup> أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، لبنان: مكتبة لبنان، 2004، ص.213.

<sup>4</sup> عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، الأردن: دار المسيرة، 1999، ص.16.

وقتنا الحاضر، وذلك بفعل التغييرات الدولية والإقليمية التي تشهدها الحياة الاجتماعية والسياسية لدول العالم خاصة البلدان العربية، فالسياسة تبرز وتوضح حقيقة اختيارات الحكومة وأهدافها، مما يتيح للدارسين سبيلا في المعرفة والتحليل الأداء المؤسسات السياسية والإدارية التي تضطلع بمهام صنع السياسة العامة وتنفيذها.

تعريف "فهمي خليفة الفهداوي" للسياسة العامة بقوله أن السياسة العامة هي المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة، التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرا وفعلا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة، وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتطورها وتقويمها، لما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، المرجع السابق، ص 38.

**المطلب الثاني: تعريف السياسة الأمنية**

تشكل عملية صياغة السياسة الأمنية - في وقتنا الحالي - واستراتيجيات وآليات العمل الأمني في كل الدول والأنظمة والقطاعات الأمنية المختلفة أهمية استثنائية ، تتسم بدرجة عالية من الدقة و التعقيد ، ومن ثم ليست سهلة أو تعتمد على حسن الصياغة اللفظية أو اللغة الشعارات التي تصدر خاصة من الطبقة السياسية المعارضة ، التي نسمع بعضها منها في الحملات الانتخابية.

نستطيع القول أن مفهوم السياسة الأمنية، في الماضي القريب ، كان غائبا في إطار العقل السلطوي والأمني ، وذلك كمفهوم وممارسة ، وذلك لعديد الأسباب وعلى رأسها:

أ- الخلط بين مفهوم السياسة الأمنية والأمن والقمع المفرط أيا كان سنده مشروعاً أو يتجاوز حدود وإجراءات وقواعد الشرعية القانونية والدستورية.

ب- اختزال مفهوم السياسة الأمنية في العمليات الأمنية القائمة على تتبع الجرائم والمجرمين سواء على نحو استباقي إن أمكن، أو عقب حدوث و ارتكاب الجرائم ، والاعتماد على عنف جهاز الدولة في الحصول على الأدلة الجنائية المادية والقانونية التي تثبت ارتكاب المجرمين لجرائمهم، وذلك في ظل غياب ونقص الأساليب الحديثة والاكتشافات المعاصرة في مجال الحصول على الأدلة الجنائية وتتبع المجرمين.

ج- اختزال السياسة الأمنية في المعرفة الفنية الشرطية والأمنية فقط، رغم أن السياسة الأمنية لها أبعادها السوسيو ثقافية والسياسية، وذات صلة وثيقة بالقيم السياسية وإيديولوجيا النظام ، وبالقيم والمبادئ والمعايير الدستورية التي تمثل إطار الشرعية السياسية من الناحية الشكلية والقانونية لتنفيذها وتطبيقها.

ويمكن التمييز بين السياسة الأمنية في النظم التسلطية والديمقراطية فيما يلي:<sup>1</sup>

**1- النظم التسلطية:** السياسة الأمنية في النظام التسلطي كاستراتيجية ثقافية ببرامجها وخططها وقيمتها وأجهزتها وآلياتها، هي تعبير عن التسلط السياسي والتوجه الإيديولوجي، ومن ثم يغدو التسلط الأمني هو: جوهر السياسة الأمنية، في تنفيذها السياسة القمع التسلطي وانتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية للمواطنين، مع تقزيم حجم المعارضة السياسية بأشكالها وأطرافها، وخنق العمل النقابي والتضييق على العمل الإعلامي الحر، والأخطر أنها سياسة تختزل النظام وسياساته وإيديولوجيته في ديكتاتورية القمع الأمني.

كما أن السياسة الأمنية التسلطية تتمدد وتتغلغل في مختلف القطاعات المجتمعية، وتغزو الحياة العامة والشخصية للمواطنين والأفراد والجماعات، وكذا الأجهزة الإدارية، ومن ثم تتدخل في أغلب تفاصيل الحياة اليومية وجزئياتها على اختلافها، وذلك تحت شعارات، تحقيق الأمن الشامل، والحفاظ على الأمن الوطني والاستقرار السياسي وصيانة الوحدة الوطنية... إلخ، وهي شعارات تخفي ما وراءها من أهداف، أكبرها هو الحفاظ على أمن النظام التسلطي واستقراره واستمراره، ومن ورائه قادته ومراكز القوى داخله ورموزه، وكذا رجال الأعمال من ذوى المكانة والنفوذ الموالين للسلطة.

ففي هذه البيئة السياسية والأمنية التسلطية، لا نكون إزاء سياسة أمنية بالمعنى المعروف للدفاع عن مجموعة من القيم السياسية والمبادئ الدستورية والقانونية السائدة في لحظة تاريخية ما، وإنما نكون أمام مجموعة أهداف مباشرة تدور حول بعض الأشخاص من ذوى القوة والمكانة والغلبة في بناء القوة والحفاظ على مصالحهم السياسية والاقتصادية، وفقا لمنطق تغليب القوة على التشاور والحوار السياسي، خدمة للمصالح العام، كما أن

<sup>1</sup> نبيل عبد الفتاح، السياسة الأمنية بين التسلطية والديمقراطية، جريدة الأهرام اليومي، مصر، العدد 220، 2012/08/23.

مصادر التهديد الأمني وسياسة التعامل معها، هاته الجماعات هم من يحددها وفق مصالحهم ورؤاهم وآرائهم وقراراتهم ، رغم أن بعضها - أي التهديدات الأمنية المزعومة - قد لا يتطور ليصل إلى مستويات تهديد أمن المواطن والوطن.

**2- النظم الديمقراطية:** السياسة الأمنية في النظم الديمقراطية، يتم إعدادها وصياغتها وصناعتها وإقرارها في إطار الشرعية الدستورية والقانونية والممارسة السياسية الفعلية والحقيقية، ومن ثم تخضع لمبدأ سيادة القانون في أبعاده الموضوعية والإجرائية، ولا تستطيع تجاوزه تحت أي شرط لأنها تخضع لرقابة المؤسسات الدستورية والتشريعية والتنفيذية والقضائية والأجهزة السياسية والحزبية، ووسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة، وكذا للمجتمع المدني و للرأي العام.

في الأنظمة الديمقراطية دائما، السياسة الأمنية تعمل في إطار من الشفافية والرقابة، ومن ثم لا تعمل فوق القانون أو خارج أطره ونصوصه التشريعية.

كما تم تتصف السياسة الأمنية بالمهنية والاحترافية، ومن ثم تصاغ سياسة الأمن في إطار المبادئ والقيم الديمقراطية ودولة القانون وتتعامل مع أنماط الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ومع أنواع الجريمة، من خلال المنهج العلمي، ويتم الإنفاق على البحوث العلمية المتعلقة بالجريمة بشتى أنواعها وأشكالها وبكل أبعادها ومستوياتها ، مع التركيز على إيجاد الحلول الأنجع لاحتواء المجرمين اجتماعيا، وكذا تطوير أساليب الإعداد النفسي لإبعاد وإخراج المجرمين من عالم الجريمة إلى الحياة المدنية الصحيحة والسوية.

في الأنظمة الديمقراطية دائما، العمل الأمني يعتمد أيضا على التطور في تكنولوجيا مكافحة الجريمة، والكشف عن الأدلة الجنائية باستخلاصها بعيدا عن منطق القوة ، والتعذيب والإكراه مع الاعتماد على المعلومات الدقيقة والصحيحة والأساليب والتقنيات

الحديثة وطرق المعالجة الذكية للأزمات والمشكلات الأمنية، واستغلال خبرات ومهارات المحققين الجنائيين من رجال الشرطة والمحللين السياسيين وخبراء الإحصاء.

كما أن العمل الأمني السياسي، في هذه الأنظمة، غالبا ما يتسم بجمع المعلومات، واتخاذ الإجراءات الأمنية الوقائية أو التتبعية، للجرائم الماسة بأمن الدولة من الداخل أو الخارج، كون السياسة الأمنية في ظل النظم الديمقراطية تخضع لمؤسساتها وآلياتها، إضافة لهذا، الحرص على تطبيق القانون بصرامة، مع فرض الرقابة والمساءلة والمحاسبة باستمرار، وكل ذلك من أجل الحفاظ على أمن وسلامة الإنسان وقوة الدولة، ومن ثم ضمان استقرار النظام السلطوي وتمكنه من أداء المهام المنوطة إليه بديناميكية، والتي كلف بها من قبل الشعب.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السياسة الأمنية هي ذلك العمل الحقيقي المقصود و المنهج، والعلمي والعملية للتعبير عن عديد المطالب والمتغيرات والمحددات والمكونات والأبعاد التي في سياقها تتم عملية تحقيق الأهداف الأمنية ككل في إطار سياسة أمنية حقيقية وفعالة.

تعرف بأنها: ذلك التصور الأمني المحدد للمنهجية الأمنية للدولة وأفضل السبل لتحقيقها، وفقا لإيديولوجية قائمة على نظام فكري متجانس، يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب عن ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات و الرؤى، و بالتالي تجسيدها كسياسة أمنية لدولة ما.<sup>1</sup>

عليه فإن السياسة الأمنية، هي تلك البرامج والخطط المسطرة والمتبعة من قبل السلطات (السياسية، والأمنية) بتفعيلها لتوفير أكبر قدر من الحماية الداخلية والخارجية للأمن

<sup>1</sup> الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية ج1، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2007، ص 105

الوطني والقومي بكل أبعاده ومستوياته ومقوماته ، و ذلك بهدف المحافظة على النظام العام وكذا استقرار وامن الدولة وبالتالي الحفاظ على استمرارية وفاعلية النظام .

فالسياسة الأمنية هي ذلك الجزء من الكل، فهي مكملة للسياسة العامة، القائمة على مجموع البرامج والخطط المسطرة والمتبعة من قبل الحكومات، والهادفة إلى تحقيق التنمية الدائمة والمستدامة كون هذه الأخيرة لا يمكنها القيام والتحقق بدون سياسة أمنية فعالة وهادفة.

كما أن السياسة الأمنية ليست ذات بعد وطني فقط، وإنما ترتبط بالبعد الإقليمي والدولي، فمجموع الفاعلين الإقليميين والدوليين، خاصة الهيئات والمنظمات الدولية، تعمل على رسم سياسة أمنية محكمة قائمة على التخطيط الاستراتيجي المبني على المصالح الدولية المتبادلة، ومنها إشراك جميع الدول في رسم السياسة الأمنية الدولية، وذلك بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، حتى وإن تطلب ذلك استعمال القوة الدولية لفرض الأمن والنظام، خاصة في ظل النظام العالمي الجديد والعولمة التي أصبحت تغطي على مناحي الحياة السياسية وتؤثر مباشرة على عمل المنظمة السياسية وكذا الدول.

وعليه فإنه يمكن القول، أن السياسة الأمنية الوطنية أو القومية مرتبطة مباشرة بالسياستين: الإقليمية والدولية، وأنه لا يمكن تغليب سياسية على أخرى ، وإنما هناك مبدأ الأولوية ، حيث أن الفاعلين السياسيين دائماً وأثناء تسطير السياسة الأمنية لابد من أخذها من جميع النواحي بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى غير ذلك من المكونات الأخرى.

إضافة لكل ما سبق فإن السياسة الأمنية الناجحة لابد أن تتوفر لها مجموعة من المؤشرات أهمها:

- الممارسة الديمقراطية الحقيقية والمشاركة السياسية الفعالة.
- حرية الإعلام.

- احترام حقوق الإنسان واحترام البيئة.
- الرخاء الاقتصادي، القائم على حساب نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي.
- الاستقلال الاقتصادي.
- الاكتفاء الذاتي.

### المطلب الثالث: خصائص السياسة الأمنية

بعد التطرق لمعنى السياسة الأمنية ومفهومها الواسع كذا مؤشراتهما، يمكن التعرض للخصائص التي تمتاز بها و في نفس الوقت تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى أو النشاطات والأعمال التي تدخل في ظل السياسة العامة، والتي تمكنا من التفرقة فيما بينها، حيث تتمثل أهم هذه الخصائص في مايلي :

1- أغلب الدراسات الأولية حول السياسة الأمنية تؤكد على أن العوامل السياسية و طبيعة النظام السياسي هي متغيرات غير مهمة في تحديد السياسة الأمنية ، ومن بين المؤيدين لذلك نجد روبرت داهل الذي يرى بأن "التأثير القوي لبعض العوامل مثل مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاجتماعية على السياسات الحكومية ، جعل من التأثير المستقل لطبيعة و خصائص النظام السياسي على هذه السياسات تأثير قليلا و ضعيفا، فأنصار هذا الاتجاه مقتنعين بأن خصائص نظام الحكم لا تفسر الاختلافات المختلفة الملحوظة في السياسات الأمنية للدول، لكون الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية هي الأكثر قدرة على تفسير التمايز في أنماط السياسة الأمنية .

غير أن الاهتمام المتزايد بجانب المخرجات، والتساؤل من جديد عن علاقة الاختلافات البنيوية بين الدول الحكومات، حقوق المواطنين، نشاطات الأحزاب، تأثير الرأي العام (... ) و اختلاف و تباين السياسات الأمنية أدى إلى التوصل وتأكيد وجود علاقة تأثير متبادلة بينهما، حيث تؤدي خصائص النظام السياسي إلى فهم القيود التي تضعها هذه



الخصائص على عملية السياسة الأمنية ، مما جعل هذا التأثير من العوامل الجوهرية المفسرة لأسباب الاختلاف في السياسات الأمنية بين مختلف الدول، هذا من جهة، و أن خصائص النظام السياسي تتفاعل مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتؤثر على مخرجات ونتائج السياسة الأمنية لا محالة من جهة أخرى.<sup>1</sup>

فتوجهات السياسة الأمنية في الدول الشيوعية والدكتاتورية ذات الطابع الشمولي، تتميز بالارتجالية وتحمل النظام للمسؤولية الأكبر في صنع السياسة الأمنية بعيدا عن باقي الشركاء، حيث أن دورهم يتمثل في التزكية والموافقة فقط على الخطط والبرامج الأمنية . أما توجهات السياسة الأمنية في الدول الديمقراطية ، تتميز بانحسار دور النظام السياسي في طرح الأفكار والبدائل أمام الشركاء بمختلف توجهاتهم و جعلهم طرفا في عملية رسم السياسة الأمنية ، حتى يكون هناك الرضا والقبول وبالتالي تحقيق الأهداف.

2- تشمل السياسة الأمنية جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة والمعالجة المشكلات الأمنية بمختلف أبعادها ومستوياتها ، القرارات التي يصدرها النظام بمختلف مؤسسات الرسمية ، كما تشمل ما تنوي الحكومة فعله أو تعد لفعله ، فمختلف المشاكل الاجتماعية الماسة بالأمن الإنساني لا تصبح سياسات أمنية إذا لم تقم الحكومة بتبنيها وإصدار قوانين أو مراسيم أو قرارات بشأنها والتي تعمل على تحديد أهدافها وتنظيم سير نشاطاتها.

3- السياسة الأمنية هي تمرين سلطوي و عقلاي يقصد منه معالجة قضايا راهنة وأزمات قائمة مع التنبؤ بالمستقبل، أي أنها عملية آنية مستقبلية تهتم بكل الأحداث والمستجدات والتغيرات و الاحتمالات في المجال الأمني بكل أبعاده ومستوياته ، و أيضا التغيرات التي تحدث ظرفيا.

<sup>1</sup> - محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة - قضايا منهجية و مداخل نظرية ليبيا: منشورات جامعة فار يونس، ط2، 1998، ص ص ، 252-254.

4- السياسة الأمنية تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية ، فارتباط عملية صنع السياسة الأمنية بهذا الإطار التنظيمي و الدستوري للدولة هو ما يجعلنا نميز بين السياسة الأمنية الحقيقية الهادفة و باقي السياسات الأخرى التي تتخذ في أطر تنظيمية غير الإطار التنظيمي المؤسسي المحكم والمدروس وذلك للطابع الجد الحساس الذي تتميز به السياسة الأمنية .

5- السياسة الأمنية يتم وضعها بالاشتراك مع الفواعل و الجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع أي أنه لا يوجد فاعل سياسي وحيد يتولى وضع ورسم السياسة الأمنية، بل هناك مجموعة من الفواعل التي تتدخل في ذلك و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة.<sup>1</sup>

6- السياسة الأمنية ، هي مجموعة الأعمال، الأفعال، التصرفات و التوجهات المنسقة غير العشوائية المنطقية و العقلانية الصادرة عن القادة و الرؤساء أو المسؤولين الأمنيين بتأثير ومشاركة من قبل فواعل سياسية أخرى، و لا بد أن تكون هذه المجموعة من الأعمال ذات طابع أمني شمولي و أيضا لا بد أن تتمتع بالشرعية و قوة الإلزام القانوني.

7- السياسة الأمنية لا بد أن تكون لها مقاصد و اهداف تسعى إلى تحقيقها و بلوغها، لأن هذه السياسات بمثابة بلورة للإرادة المجتمعية حيال القضايا و مختلف المشاكل ذات الطابع الأمني، الأمر الذي يجعل من هذه السياسات بوتقة تتفاعل و تنصهر و تتمازج فيها توجهات الفواعل السياسية المتعددة حتى و إن كانت درجات تأثيرها متباينة.

8- إن انعدام سياسات أمنية حقيقية ، قد يؤدي إلى ازدواجية أو تعارض في القرارات وتغلب الأساليب الارتجالية على الأساليب التكتيكية، و هذا من شأنه أن يبدد الإمكانيات المتوافرة ويقوض فرص تحقيق الأهداف المسطرة بالكفاءة والفعالية المطلوبة، ونشر الفوضى وبالتالي غياب الأمن.

<sup>1</sup> أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية ، دبي: مطابع البيان التجارية ، 1994، ص 21.

9- إن السياسة الأمنية تسعى لبناء دولة حقيقية وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي بما يؤمن لها الاستقلال وحرية التصرف في منهجها السياسي وسياستها الخارجية، دون الاعتراف لأي إرادة أخرى بأن تعلو إرادتها وبالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا في إطار الإقليم الذي تهيمن عليه.

10- السياسة الأمنية الفعالة، تعمل على تحديد الأطر الفكرية و الأساليب العملية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، و التي تعني عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد و اتجاه الاستثمارات والتطور التكنولوجي والتعبير المؤسسي في حالة انسجام ، كما أن عملية التنمية المستدامة تعمل على تقوية إمكانيات الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمتطلبات الإنسانية، وبالتالي خلق جو من الطمأنينة والراحة في نفوس الساكنة بأقاليم الدولة، وذلك يعني تحقيق الأمن بكل أبعاده ومستوياته.

11- حل مشاكل الأمن الإنساني القائمة أو المتوقع حدوثها في المستقبل المنظور، بهدف تأمين إرادة المجتمع و حماية حقوقه، و تحقيق التكامل و التمازج العضوي بين مختلف الأنساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة و مقوماتها الأمنية.<sup>1</sup>

12- تميل السياسة الأمنية في مراحلها الأولى لأن تعكس درجة القوة و السلطة و النفوذ التي تحظى بها الجماعات و النخب الموجودة داخل المجتمع ، فالتوصل إلى سياسة أمنية ما يحتاج إلى الدخول في سلسلة من الإجراءات المعقدة والمرهقة مثل: التشاور والتداول، والتفاوض، والمساومة حتى يتسنى في النهاية إلى التراضي والحلول الوسطى التي تتمكن من توفير الحد المطلوب من التوافق بين كل هذا التعارض في الاتجاهات والدوافع والمصالح.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، المرجع السابق، ص 31.

<sup>2</sup> السيد عليوة و عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة و صنع القرار، القاهرة : مركز القرار للإستشارة ، 2000، ص 100.

13- لمفهوم السياسة الأمنية علاقة وطيدة و متداخلة بكل من مفهوم الخطة والتخطيط، البرنامج و القانون، إذ كثيرا ما يتم استعمالها كمترادفات، إلا أنه هناك فروقات في معانيها ومدلولها، غير أنها في الأساس تهدف دوما إلى تحقيق غايات وأهداف أمنية مرجوة من قبل المجتمع.

### المطلب الرابع: مراحل صنع السياسة الأمنية:

إن عملية صنع السياسة الأمنية، هي عملية في غاية الأهمية، وتمتاز بالدقة والتعقيد، لذا فإنها تمر بعدة خطوات أو مراحل سيتم توضيحها فيما يلي:  
أولا: تحديد المشكلة:

تعاني المجتمعات المعاصرة من تزايد المشاكل الأمنية ، مما يجعل هذه المرحلة من المراحل التي يجب الاهتمام بها في عملية صنع السياسة الأمنية ، خاصة وأن الحكومة لا تهتم بحل المشاكل، وتحديد المشكلة يتضمن مجموعة من العناصر هي:

#### **1- تعريف مشاكل السياسة الأمنية:**

يمكن تعريف المشكلة بأنها ترتبط بقضية أو بموقف معين، أو حاجات مطلوبة، وبالتالي هي ظاهرة محددة، لها أغراضها وآثارها المباشرة وغير مباشرة، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية.<sup>1</sup>

ويتم التساؤل هنا من الذي يجعل الحكومة أو صانعو القرار يهتمون ببعض المشاكل الأمنية دون الأخرى؟ لهذا فإنه لا يتم الاقتصار فقط على المشكل وإنما المشاكل عامة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع وتثير انتباه الحكومة مثل: التلوث البيئي، الجفاف، الفقر، انخفاض الدخل، البطالة والهجرة الريفية ، التسرب المدرسي ،... الخ. لذا فالمشكلة الأمنية هي التي تدفع صناع السياسة الأمنية للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة المطالب

<sup>1</sup> حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، مصر : الدار الثقافية ، 2000، ص 25.

والحاجات والقيم الأمنية التي يجب الاستجابة لها، وصفة العمومية هي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة الأمنية.<sup>1</sup>

### 2- خطوات تحليل المشكلة: تتم عملية تحليل المشاكل بخطوات عدة هي:

- أ- التعريف المشكلة وتمييزها.
- ب- تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها وأهدافها ونتائجها.
- ت- إعداد قائمة بالحلول الممكن إتباعها لحل المشكلة.
- ث- تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة، وتشمل المهارات المطلوبة، الموارد المادية والبشرية، التكلفة، الوقت المطلوب، المخاطر ومراعاة البيئة والقيم).
- ج- تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار.
- ح- وضع خطة للتنفيذ.

### رابعاً: تبني وإقرار السياسة الأمنية:

يتم في هذه المرحلة اتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المراد بلوغها، ويشمل هذا تبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، هذا يعني أن هذه المرحلة تكتفي باختيار أو تفضيل بديل ما فقط بل اختيار قرار حول بديل معين، وهذا القرار يتعلق بالسياسة العامة في شقها الأمني وليس قراراً روتينياً، فأقرار القوانين الأمنية يمر بمراحل عديدة حيث تقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تسلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسب الاختصاص في كل دولة لدراستها، لتحال فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريراً بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه، ليقدم بعدها إلى المجلس مجتمعاً للتصويت عليه وفي حالة قبوله يرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة عليه، لينشر فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول

<sup>1</sup> أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي: مطابع النيان التجارية،

بعد أجل محدد، وفي حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح نافذ المفعول.

### خامسا: مرحلة تنفيذ السياسة الأمنية:

بعد انتهاء مرحلة تبني السياسة تصبح المقترحات مؤهلة ليطلق عنها سياسة أمنية، وبالرغم من وجود صعوبة في تحديد المرحلة التي تفصل بين العمل التشريعي والتنفيذي، وهنا تعتبر عملية تنفيذ السياسة الأمنية استمرار لمختلف العمليات السابقة والتي ينتقل العمل فيها إلى السلطة التنفيذية بمختلف مستوياتها خاصة الأجهزة الأمنية، وتتمتع بسلطات تقديرية واسعة أثناء التنفيذ وذلك لتمتعها بالخبرة اللازمة والثقة والتجربة في كافة الميادين، مما يعطيها الحق في إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة بتفاصيل تنفيذ السياسات الأمنية.

كما أن التطبيق الجيد هو الذي يجسد السياسة الأمنية في أرض الواقع، وبناء على ما تقدم إن نجاح عملية تطبيق السياسة الأمنية يتطلب توفير جملة عوامل متحركة في التنفيذ:

- رصد الأموال والموارد اللازمة للتنفيذ.
  - دراسة إمكانية التنفيذ ورصد الكفاءات الضرورية لذلك.
  - تحديد الأهداف بدقة وإيضاحها للمسؤولين عن التنفيذ.
  - إعطاء الشرعية المناسبة للسياسة بجلب أكبر عدد من المؤيدين.
  - الحرص الشديد على التنسيق بين أجهزة التنفيذ والصياغة و بين السياسات نفسها.
- ولا تتفرد الأجهزة الإدارية بتنفيذ عملية السياسات الأمنية، بل تتدخل الأجهزة أخرى كالسلطة التشريعية التي وان كانت مهمتها إقرار السياسة الأمنية لكن من خلال عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد فإنها تضغط على الإدارة العامة بطرق عديدة وتحدد مساراتها ومبرراتها.

كما أن اللجان الفرعية التخصصية التابعة للسلطة التشريعية التي تتولى مراجعة اللوائح، كذلك اعتماداتها المالية السنوية لا بد أن تحظى بموافقة السلطة التشريعية التي يكون عملها في هذه الحالة مندرجا في مهام ذات اختصاصات تنفيذية. كما تلعب السلطة القضائية أدوار محورية في الأداء التنفيذي من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة إجراء التحقيقات وتطبيق اللوائح القانونية سواء كانت هيئات عمومية أو في شكل هيئة مستقلة كذلك التي تكشف التجاوزات والتلاعبات التي تحصل على مستوى الوحدات التنفيذية الإدارية.

كل ما سبق ذكره يجعل الاعتقاد بأن الحكومات تحاول أن تكون سياستها مبنية على العقلانية وتسعى لضمان التنفيذ الجيد للسياسات، غير أن الواقع يؤكد أن تنفيذ السياسة المنية يتم في ظروف مختلفة يغلب عليها طابع الجمود في القوانين وقلة الإمكانيات اللازمة لتجسيد السياسات التي قررتها القيادة العليا.<sup>1</sup>

### سادسا: مرحلة تقويم السياسة الأمنية:

تحتوي هذه المرحلة على مجموعة من النشاطات المتسلسلة، فالسياسة الأمنية لا تكون فعالة بعد الانتهاء من إعدادها وتنفيذها، بل لا بد من أن تصاحب هاتين العمليتين مرحلة في غاية الأهمية، هي عملية التقويم وسيتم تعريفها وتحديد أنواعها ومعاييرها ومستلزماتها.

**1- تعريفها:** عرف التقويم بأنه: "عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية."<sup>2</sup> إذن فعلمية التقويم عملية أساسية وذلك لتشخيص وقياس آثار السياسة الأمنية، من أجل التوصل إلى معرفة نتائجها، كما يمثل التقويم طريقة نظامية التعليم واستخدام الدروس

<sup>1</sup> محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، المرجع السابق، ص 255-260.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 270.

المستفادة من النشاط الجاري في المستقبل ، من خلال تحليل مختلف مراحل برامج السياسة من خلال ملاءمتها، صياغتها، فعاليتها، وقبولها لدى جميع الأطراف المعنية.<sup>1</sup>

2- أنواع التقييم: للتقييم عدة أنواع في السياسة الأمنية ، يمكن اختصارها فيما يلي:

- التقييم السابق للتنفيذ يتم الاهتمام فيه بجدوى السياسة قبل تنفيذها.
- التقييم الملازم للتنفيذ ويضم دراسة التكلفة، التشغيل، تطوير وتحسين عملية الأداء.
- التقييم اللاحق للتنفيذ يحدد نجاح أم فشل السياسة.
- التقييم الإستراتيجي بهدف تحقيق الفاعلية في التنفيذ، حيث يمكن إدخال التعديل على السياسات لردم الهوة بين الأداء والتخطيط من جهة و النظرية و التطبيق من جهة أخرى.
- تقييم الفاعلية أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف.
- تقييم الكلفة أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.
- تقييم النتائج والآثار من حيث السلبية أو الإيجابية.
- التقييم الاستراتيجي بهدف تحقيق الفاعلية في التنفيذ، حيث يمكن إدخال التعديل على السياسات الردم الهوة بين الأداء والتخطيط من جهة و النظرية و التطبيق من جهة أخرى.
- تقييم الفاعلية أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف. - تقييم الكلفة أي الحصول على أقل نفقة ممكنة. - تقييم النتائج والآثار من حيث السلبية أو الإيجابية.

3- معايير التقييم: تعد المعايير أمر مهم في عملية التقييم، لأنها وسائل للتحقق من تحقيق السياسة الأمنية لأهدافها وتشمل:

<sup>1</sup> هبة أحمد نصار، تقييم السياسة العامة: قضايا للمناقشة، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، ص180.



أ- المعيار الاقتصادي: يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي ومن عيوبه، وهو عدم تمكن احتساب زيادة الإنفاق والمنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق.

ب- الكفاءة: تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة بالمدخلات ويشمل التعريف على مواصفات معينة للأشياء التي سوف يتم إنجازها.

ج- الفاعلية: تقيس المقدار الذي أنجزه من الأهداف.

د- العدالة: من حيث التوزيع العادل للمنافع بينمختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات.

هـ- الشرعية القانونية: من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو البرامج.<sup>1</sup>

4- مستلزمات التقويم: تتطلب عملية التقويم في السياسة الأمنية مستلزمات عملية وإجرائية في سبيل القيام بها ويتم ذلك وفق هذه المراحل :

▪ تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة الأمنية وإدارة البرامج في عملية التقويم.

▪ تحديد مجال التقويم وأهداف السياسة الأمنية المراد تقييمها.

▪ تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرنامج الخاضع للتقويم.

لكن بالرغم من أهمية عملية التقويم إلا أنه تواجهه العديد من التحديات منها: غموض الأهداف، ضعف آثار السياسة الأمنية، عدم استقرار السياسات، صعوبة تعميم نتائج التقويم. لذا فعلمية التقويم تعد مرحلة هامة، ملازمة لجميع مراحل صنع السياسة الأمنية، لا يمكن الاستغناء عنها، لأن السياسة الأمنية من خلالها تستطيع أن تتجنب مختلف الصعوبات والمشاكل التي تعترضها خاصة أثناء تنفيذها، وبهذا تحقق نتائجها بالصورة التي خطط لها.

<sup>1</sup> السيد عبد المطلب غانم وأخرون، تقويم السياسات العامة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989 ص 85

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: محددات السياسة الأمنية الجزائرية

إن السياسة الأمنية الناجحة والهادفة لتحقيق خططها وبرامجها المسطرة ، تتجسد في ظل توافر مجموعة متكاملة ومتناسقة من العوامل المحددة لها والتي يتم في ظلها تطوير أداء الفاعلين امنيين سواء السياسيين أو خبراء الامن، من أجل تحقيق الأمن الانساني والبشري على حد سواء، وبالتالي ضمان بقاء العنصر البشري وتقوية مسببات وجوده واستمراره.

فالنظام السياسي الجزائري يعمل كغيره من أنظمة في مختلف الدول على تحقيق امن بكل أبعاده ومستوياته وضمان استمراره، آخذا في ذلك مجموعة من المحددات، التي من خلالها يرى الفاعلون الرسميون وغير الرسميون، بأنها فرع دعائم قوية لتحقيق سياسة أمنية فاعلة وهادفة، وهي المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبرية، والتي سوف نبينها بالتفصيل كل على حدا في مجموع المطالب التالية.

### المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية

#### المطلب الأول: الجيوبوليتيك

لا يتسع المقام، هنا، لإعداد دراسة نظرية مستفيضة عدد مختلف ما جاد به المهتمون بالموضوع من تعاريف للجيوبوليتيك وإحاطة بالأطر النظرية ذات الصلة بالدراسات السياسية، لكن ذلك لا يمنع من استحضار بعض التعاريف المقدمة لها وعرض بيان موجز للجذور التاريخية وأهم المدارس النظرية للدراسات الجيوسياسية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية:المحددات - الميادين - التحديات، مرجع سابق، ص30.

### أ- تعريف الجيوبوليتيك

الجيوبوليتيك «Geopolitics» هو علم دراسة تأثير الأرض برها وبحرها وثرواتها وموقعها على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات، أي السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه، إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعالاً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية<sup>1</sup>.

أما مجال الدراسات الجيوسياسية فيتنوع ليشمل - برأي الباحث فيليب مورو دوفارج - «ما له علاقة بالموقع والسياسة، أي ما يمكن أن تساهم به المعطيات والأوضاع الطبيعية في دراسة السياسة أو في ممارستها... والإجابة عن: لماذا؟... وكيف يهتم رجل السياسة بالمحيط؟... وماذا يمثل بالنسبة إليه؟...»، وهذا ما عبر عنه المفكر خيلين بقوله: «البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي»، وعبر عنه كل من مدير الدراسات في المدرسة الفرنسية المتعددة الأسلحة للدفاع فرانسوا ثيال بقوله: «هي تهذيب وتصحيح للرؤية من خلال جعلها تدرك أين تلتقي الجغرافيا بالسياسة والتاريخ والاقتصاد»، والمفكر كارل هاوشهوفر: دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، حيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار الجيوسياسي الذي تتحرك فيه الحوادث السياسية».

<sup>1</sup> لورا محمود 2020/01/02، الجيوبوليتيك» جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة رابط الموقع: <https://www.al-binaa.com/archives/article/19801>

ب - الجذور التاريخية للجيوبوليتيك وأهم مدارسها

الانطلاقة الحقيقية لهذا العلم تعود إلى الألماني «فردريك راتزل» 1844-1904 وهو أول مؤلف في الجيوبوليتيكا لكتاب يحمل عنوان «الجغرافيا السياسية» في عام 1897 أما «هاوسهوفر» 1869-1946 كان أكثر المهتمين بهذا العلم وقد شهد القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تطوراً كبيراً لهذا العلم سواء على المستوى النظري أو على مستوى تأثيره في صياغة التوجهات الاستراتيجية الكبرى للدول، وصعدت الجيوبوليتيك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا صار يُنظر إلى الجيوبوليتيك على أنه مثال للتوظيف الخاطئ للجغرافيا في السياسة، وبلغ هذا الإشكال مبلغاً كبيراً عندما أخذ ينظر إليه باعتباره علماً زائفاً وحاملاً لأيديولوجيا عدائية فقامت معظم الدول بمنع تدريس الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك في جامعاتها باعتبارهما علمين مشبوهين يسعيان إلى تكريس الأطماع القومية، واستمر الحال على هذا المنوال حتى تسعينات القرن الماضي عندما لاحت مؤشرات الانهيار الكبير للدولة «السوبر عملاقة» الاتحاد السوفياتي لنعود ونشهد الولادة الجديدة لمقولات الجيوبوليتيك، ذلك أن انهيار كلّ المحددات الأيديولوجية والسياسية التي قام على أساسها النظام العالمي ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، دفع الباحثين في محاولاتهم تلمس شكل النظام الجديد المرتقب إلى أكثر العوامل ثباتاً وديمومةً في صنع الكتل السياسية الكبرى، ألا وهي الجغرافيا، فعادت إلى الظهور

مقولات الجيوبوليتيكا وظهرت في المكتبات مؤلفات كلاسيكية ودراسات حديثة تسعى إلى قراءة التحولات الكونية الكبرى من منظور جيوبوليتيكي<sup>1</sup>.

### ج - القواعد الأساسية لتحليل الجيوسياسي

تمثل القواعد الأساسية لتحليل الجيوسياسي المحاور الكبرى المؤطرة لكل تحليل علمي ينطلق من اعتماد المقاربة الجيوسياسية في الدراسة والتحليل، وهو ما يمكن الإشارة إليه حين تعده إلى مساهمات:

- الباحثة س. شوتار التي حددت القواعد بخمس أساسية: دراسة النزاعات وتحليلها؛ دراسة الفضاء الجيوسياسي وتحليله؛ دراسة الحدود وتحليلها؛ دراسة الإمبراطوريات وتحليلها؛ دراسة الأبعاد العالمية للظواهر السياسية وتحليلها.

- الباحث محمد عادل شريح الذي حددها بقاعدتين أساسيتين: الأولى الكف عن محاولات تغيير بنية المجتمع وهويته الحضارية، ودراسة هذه البنية والهوية باعتبارهما معطى تاريخيا حضاريا منجا وغير قابل للتحويل في المدى السياسي المنظور، والثانية تقدم قضية الدولة بحد ذاتها لتحتل الأولوية على حساب قضية نظام الحكم.

- الباحث إيمريك شوبراد الذي تتحدد القواعد في رأيه ب «دراسة القوة والإرادة السياسية المطبقة على الوضعيات الخاصة بالجغرافيا الفيزيائية والإنسانية»

<sup>1</sup> جاسم سلطان ، جيوبوليتيك عندما تتحدث الأرض ، دار تمكين للابحاث و النشر ، ط1، 2003: بيروت ، ص16.

المطلب الثاني: الجزائر: دراسة جيوسياسية

إسقاطا للتأصيل النظري المستتب من بيان مفهوم الجيوبوليتيك ستقوم دراسة الجزائر جيوسياسيا على بيان جغرافيتها الطبيعية والبشرية وعناصر الهوية الوطنية.

أ- جغرافية الجزائر الطبيعية والبشرية

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينتش و12 شرقه وبين دائرتي عرض 19 و37 شمالا. مساحتها 2381741 كم<sup>2</sup>، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كم ، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كم على خط الساحل و 1800 على خط تندوف غدامس. وتحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها فمن الشرق : تحدها تونس على طول 965 كم وليبيا بـ 982 كم ومن الغرب المملكة المغربية بـ 42 كم ومن الجنوب : النيجر بـ 956 كم ومالي بـ 1376 كم وموريتانيا بـ 463 كم ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1200 كم<sup>1</sup>

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا و إفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي.

- فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي : حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك الممر الطبيعي بينه

<sup>1</sup> محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم ، دار الهدى ، 2013 : الجزائر ص 13.

وبين الشرق الأوسط وأفريقيا والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية ، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والاثراء مع العالم العربي الإسلامي.

- البعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية ويتميز بمحورين.

الأول : المتوسطي: حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، والتي امتدت لتغطي اجزاء شاسعة من اراضيها ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية و الاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط ، واحد اهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية . ويتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر ، ليشمل أوروبا ويتداخل معها ، لان المتوسط تاريخيا كان دائما عامل ربط ولتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا ، وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا ، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري عبر أنبوبين ، يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وإيطاليا وعبر المغرب واسبانيا والثاني : المحور الإفريقي ، حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق افريقيا ، على ربط شمالها بمنطقة الساحل الافريقي ، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط

مع دول الجوار الافريقي وازدادت فعالية هذا المحور بعد انجاز طريق الوحدة الافريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول ونشط العلاقات البشرية والتاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة وتشكل محصلة هذه الابعاد الى جانب الدور الريادي للجزائر على راس العالم النامي في الميدان السياسي والاقتصادي ، اهم المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر وفي تحديد وزنها الاقليمي والدولي



بالنسبة إلى تعداد السكان، بلغ 35.700.000 نسمة في عام 2010 (26)، بكثافة سكانية قدرها 14.7 نسمة/كلم، وهي لا تعكس طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان الذين يزدحمون في الشمال الأسباب طبيعية ترتبط بالأحوال المناخية الأكثر ملاءمة، وأخرى اقتصادية أفرزتها الأوضاع الطبيعية التي أتاحت شروطاً أنسب للعيش والاستقرار في المناطق السهلية والسهبية مقارنة بالمناطق الصحراوية الشاسعة، حتى إن من المراجع ما يشير إلى أن 94 في المئة من الجزائريين يقطنون في ما لا يزيد على 20 في المئة من المساحة الإجمالية للبلاد

#### ب - عناصر الهوية الوطنية:

تتنوع عناصر الهوية الوطنية بشكل أقرب ما يكون إلى التكامل منه إلى التنافر. وكان للحقب التاريخية التي مرت بها الجزائر الأثر في صقل الشخصية الوطنية وتعزيز مقوماتها، وأهم هذه الحقب:

- **حقب ما قبل التاريخ:** تبين البقايا المستكشفة في منطقة تيغنيف بولاية معسكر أن الجزائر عرفت الحياة البشرية منذ أكثر من 500.000 عام، كما تعود الرسوم الصخرية في الطاسيلي إلى 5000 عام ق. م.

- **الحقب القرطاجية - الرومانية والممالك النوميدية:** أهم ما ميزها وصول القرطاجيين وتأسيسهم مدينة هييون (عنابة)، واعتراف روما بالسيطرة التجارية لقرطاج على غرب البحر المتوسط. عرفت هذه المرحلة ما يمكن وصفه بجدلية الاحتلال والمقاومة، بتوالي حملات الاحتلال الوندالية والبيزنطية وما استقبلها به السكان من استماتة في المقاومة.

- **حقبة الحكم الإسلامي:** امتدت بين القرنين السابع والتاسع عشر، إذا ما أدرجنا فيها فترة الحكم العثماني (1518 - 1830). بدأت هذه الحقبة بالفتوحات التي قادها الصحابي عقبة بن نافع الذي تضم ضريحه المدينة المسماة سيدي عقبة، تيمنا باسمه، في ولاية بسكرة، وامتازت أساسا بتعاقب المملكتين الرستمية والفاطمية وحكم الزيريين والحماديين والمرابطين والموحدين والزيانيين قبل أن تدخل الجزائر تحت حماية السلطان العثماني لمقاومة تهديدات الغزو الإسباني.

- **حقبة الاستعمار الفرنسي:** لما كانت روح المقاومة ورفض التعدي السمة الأبرز في تكوين الشخصية الجزائرية، لم يكن مصير الاستعمار الفرنسي ليشذ عما سبقه من محاولات الاستعمار والاحتلال. وباعتماد متغير «المقاومة»، يمكن تقسيم فترة الاستعمار إلى ثلاث مراحل أساسية: المقاومة الشعبية والمقاومة السياسية والمقاومة المسلحة التي أرخت لها «الثورة التحريرية» المتوجة باستقلال الجزائر والآذنة بميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- **حقبة الجزائر المستقلة:** اتخذت من الطابع الجمهوري نظاما الحكمها، ومرت بمرحلتين أساسيتين في تاريخها السياسي الفتني، بما كان له من أثر في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية: مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية السياسية).

على الرغم مما قامت عليه السياسة الاستعمارية الاستيطانية من محاولات بث روح الفرقة بين الجزائريين، بالسعي إلى التمييز بينهم استنادا إلى اختلاف أصولهم وأعرافهم الأنثروبولوجية وتنوعها، فإنها لم تستطع تحقيق مسعاها بسبب قوة التحام الشعب الجزائري ومدى تمسكه المستमित بثوابت هويته الوطنية، ولا سيما منها الإسلام

والعربية على الرغم من تحدث جزء من أبناء الجزائر بلغة «تمازيغت» المتنوعة الألسن (القبائلية والشاوية والميزابية والتارقية...).<sup>1</sup>

### 3 - استخلاص الفضاءات الجيوسياسية للجزائر

سبقت الإشارة إلى ما تضمنه كتاب فهم الجيوبوليتيك حين اعتبر أن «دراسة وتحليل الفضاء الجيوسياسي» القاعدة الأساس الثانية من القواعد الخمس للتحليل الجيوسياسي، وهي القاعدة التي تستمد أهميتها من حقيقة امتداد الأقاليم المدروسة (دول، منظمات، أقاليم...) ومن أثرها وانفتاحها على فضاءات جغرافية طبيعية و/أو بشرية) تتأثر بها وتؤثر فيها، وهو ما يستوجب ضرورة دراستها على مستويات انبساطها على هذه الفضاءات الأوسع والأرحب، التي قد يخرج استعمال مصطلح «الفضاءات» معها حتى من إطار الامتدادات التي تمليها الجغرافيا الطبيعية والبشرية إلى نطاق أوسع بميلاد «فضاءات افتراضية» فرضها التطور التكنولوجي والمعلوماتي على مجالات الدراسات الجيوسياسية وميادينها.

تقود الدراسة الجيوسياسية للجزائر إلى استخلاص أن «الجزائر» واقعة على امتدادات عديدة أنتجت فضاءات جيوسياسية متنوعة تنوع أسس انتمائها إليها ومنطلقاته، بين ما رسمته جغرافيتها الطبيعية وما نسجته جغرافيتها البشرية، الأمر الذي يمكن قراءته في ما جاء في ديباجة دستور 1996: «إن الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وأفريقية تعتر بأشعاع ثورتها...» لها، وهذا يعني أن للجزائر موقعا محوريا يلتقي عنده ويتقاطع من حوله كثير من الامتدادات التي ما كان لها ألا تترك آثارا عميقة في الأمن الوطني، وهي

<sup>1</sup> منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية:المحددات - الميادين - التحديات، مرجع سابق، ص37.

تتداخل بطريقة مركبة ومتشابكة يصعب معها التزام الدقة التامة في إقامة الحدود الفاصلة بين فضاءاتها؛ ذلك أن الجزائر تمتد على:

- امتداد قاري (أفريقي) يتضمن فضاءين إقليميين مهمين: الفضاء المغربي والساحل الأفريقي.
- امتداد بحري أتاح الانتماء إلى الفضاء المتوسطي.
- امتداد وجداني يعبر عنه بالانتماء إلى الفضاءين العربي والإسلامي.

### المبحث الثاني: المحددات جيواقتصادية

إن ما يميز البيئة الاقتصادية هو عنصر المنافسة وعدم اليقين، هذان العنصران يوصفان في المجال الاقتصادي بالمخاطر العادية أو التهديدات العادية، وهو امر الذي يؤدي إلى صعوبة التمييز بين التهديدات العادية والتهديدات استثنائية في البيئة الاقتصادية، فهناك من التهديدات الاقتصادية التي عادة ما لا تدركها الدولة على أنها تهديدات الامن، من بينها التلاعب بالأسعار، التخلف عن تسديد الديون، مراقبة العملات وغيرها من المعاملات الاقتصادية المرتبطة بشكل مباشر مع الاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

لقد أدت قواعد التجارة الدولية المتمثلة بشكل رئيسي بفتح الحدود وتحرير القطاعات الصناعية والخدماتية والزراعية، أمام تدفق السلع والخدمات وافكار بدون قيود جمركية، إلى اضرار وإحداث اضطراب في الصناعات المحلية، والمؤسسات التجارية للدول النامية، من قطاعات هذه الدول ومنتج انها الوطنية في إطار السوق المفتوحة، غالبا ما تتصف بحجم صغير ومتوسط، مما لا يسمح لها بالمنافسة الكونية مع الصناعات اجنبية للدول الصناعية المتطورة، أو مواجهة استيراد والمنتجات الرخيصة وفقا للمعايير الدولية، وبالطبع هذا الوضع سيهدد الوظائف وسبل عيش الناس.<sup>2</sup>

يمكن أن تكون بعض أنواع استثمار غير مفيدة ويمكن أن نخفي سياسة معينة في طبيعتها من أجل تحقيق مصالح اقتصادية على حساب اقتصاد الوطني والدليل على ذلك، أن نظام استثمار العالمي قد سلب حق الدولة في انتقاء من بين المشاريع استثمارية وتنظيمها طبقا أهدافها وأولوياتها القومية وخاصة في قطاع الانتاج الصناعي الموجه نحو التصدير، ما أعاق التنمية وعرض الاستقرار الاقتصادي للخطر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محسن بن العجمي بن عيسى، امن والتنمية، العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم امنية، 2011، ص23.

<sup>2</sup> - إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص24.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 25.

ويؤدي الاقتصاد دورا كبيرا في بيان مؤشرات تقدم الدول وتعيين موقعها على خريطة القوى الحية في العالم؛ فتبعاً لبياناته تأخذ الدول لنفسها مكانها الأليق في سلم ترتيب المتقدم من المتخلف منها، و الاقتصاد يتأثر بالجغرافيا لما يتيح الموقع على الأرض من مقومات وموارد، فإن دراسة مكانة الدول الاقتصادية تبقى على نحو من النقص ما لم ترتبط بربط الاقتصاد بالجغرافيا، الأمر الذي ينتج ما بات يعرف بالجيواقتصاد ويعتبر بدوره محددًا أساسًا من محددات الأمن الوطني الذي يبقى تكوينه على درجة من التعقيد والتركيب لا تسمح بتجاوز الجيواقتصاد في الدراسات الاستراتيجية والأمنية.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: الجزائر: دراسة جيواقتصادية

#### أ- مفهوم الجيواقتصاد

الجيواقتصاد (Geo-economie) هو امتزاج الجغرافيا بالاقتصاد كما ذهب إليه الباحث الاقتصادي فيليب بومار في تعريفه: «الجيواقتصاد هو مزج بين مصطلحين ذوي طبيعتين مختلفتين: الجغرافيا والاقتصاد... وهو ما يعني التعبير عن العلاقات الموجودة بين الفضاء الجغرافي والقوة والاقتصاد». وهو مصطلح أكثر حداثة من الجيوبوليتيكو الجيوستراتيجيا وإن سبق للأميركي جورج روني أن استخدمه في عام 1940 وأشار الباحثان إدوارد لوتواك وأوريك إليه باستخدام مصطلح بديل أكثر تعبيراً عن جانب اقتصادي أكثر تخصصاً هو «الجانب المالي»، حين استخدم في ثمانينيات القرن العشرين مصطلح «الجيومال» (Geo-finance) للدلالة على ظاهرة تحول الموارد وتبادلها بين الدول والتفاوت للاستثمار بها.

<sup>1</sup> - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات، مرجع سابق، ص 48.

تأجل شيوع استخدام الجيواقتصاد إلى نهاية الحرب الباردة وظهر بواحد ترتيبات النظام الدولي الجديد الذي حل محل الثنائية القطبية، بكل ما جاء به من متغيرات، كان على رأسها تراجع دور المحددات العسكرية كمقياس رئيس ومحدد أساس لقوة الدول بعد أن شاركتها القوة الاقتصادية في ذلك.

زاد فتح الحدود أمام السلع والأيدي العاملة ورفع الحواجز الجمركية أمام الحركة الاقتصادية والتجارية في العالم من بروز دور الاقتصاد كمحدد أساس لقوة الدول. ومن هذا التعاضم السريع للاقتصاد زاد الاهتمام بالانتشار الاقتصادي والبحث عن الاستئثار واحتكار مفاتيحه من مواد أولية وثروات طاقوية وأسواق تجارية التصريف المنتوجات ومجابهة الركود، فظهر تبعا لذلك مصطلح «الجيواقتصاد» للتعبير عن انتشار الموارد الاقتصادية على تنوعها من موارد وثروات طاقوية وأسواق استثمارية واستهلاكية... على الأرض وربطها بالقوة، قوة امتلاكها واحتكارها أو القوة العسكرية والدبلوماسية، للوصول إليها والتحكم بتدفقاتها وطرائق استعمالها، وهذا ما أشار إليه لوتواك عندما ربط شيوع استخدام المصطلح وتداوله بافرازات التحولات التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، الذي كان من نتائجه تعاضم الدور الاقتصادي المؤسسات عبر وطنية وعالمية خرجت من لدن مؤسسات كانت موجودة.

فالجيواقتصاد يعنى بدراسة ظاهرة السعي إلى توسيع الفضاءات الحيوية للدول من أجل تأمين الموارد المختلفة (المعادن، الطاقة، النفط...)، بمعنى توسيع المجال الحيوي ولو اضطر ذلك إلى تجاوز الحدود الوطنية، ولا سيما أن من مفرزات المرحلة ما أعاد النظر في قدسية الحدود الإقليمية التي تحولت من فواصل مانعة إلى خطوط مائعة.

كان من نتائج المتغيرات الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة ظهور مصطلحات جديدة باتت تشكل طلب موضوعات الجيواقتصاد، منها: «جيوبوليتيك

الطاقة<sup>1</sup> و«الرهانات الطاقوية» و«السلاح الاقتصادي» كتعبير مركب يستعير لفظ «السلاح» باعتباره مصطلحا ذا طبيعة حربية وعسكرية للتعبير عن قدرة الاقتصاد على أن يحل محل القوة العسكرية والحربية لإدارة الصراعات بل واستخلافها، خصوصا أن السياق الذي جاء فيه هذا المصطلح تميز أساسا بتغير طبيعة النزاعات الإقليمية والعالمية، وما رافقه من بروز الاقتصاد كمحدد رئيس للقوة على الساحة الدولية، ما لا يعني إطلاقا الإشارة إلى غياب أي دور الحدود الدول السياسية، بل على العكس من ذلك، بقيت على ما كانت عليه، لكن ما استجد هو ظهور المتغير الاقتصادي، والقوة الاقتصادية»، الذي تجاوزها مستفيدا من مسلمات المرحلة وما جاء فيها من تجاوز للأدوار التقليدية للدول، وظهور رهانات أمنية عبر وطنية وأخطار إنسانية باتت من صلب محددات الأمن والسلم والحرب.

### ب - مسارات تطور الاقتصاد الجزائري

اتبعت الجزائر منذ استقلالها الاشتراكية منهجا سياسيا وخيارا اقتصاديا. وركز الخطاب الرسمي على اعتبارها اشتراكية تقوم على ما يراعي الخصوصيات القيمة للجزائر والجزائريين، ولا سيما أن كثيرين من منتقدي هذا التوجه هم ممن عادوا إلى الشيوعية، مبرزين أنها المنهل الذي تأخذ الاشتراكية منه مبادئها ومختلف أفكارها، ففي حين يذهب المدافعون عن الخيار الاشتراكي إلى الظرف التاريخي والموضوعي الذي انتهجت الاشتراكية فيه، حيث لم يكن متاحا غيرها ما عدا الليبرالية التي لم تكن حينذاك سوى وجه من أوجه الاستعمار والإمبريالية.

بنت الجزائر اقتصادها بصفة أساسية على «المحروقات» كقطاع استراتيجي، ولم يكن ليكتمل لو لم تؤمّم محروقاتها» في 24 شباط/فبراير 1972 لوضع حد للامتيازات

<sup>1</sup> منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات، مرجع سابق، ص 51.



الفرنسية التي أخذت بفعل بعض بنود اتفاقيات إيفيان التي من بين ما تضمنته منح الشركات الفرنسية امتياز احتكار استغلال النفط، واعتبر هذا انتقاصا للسيادة الوطنية؛ حيث اعتبر النفط ثروة وطنية لا بد من أن تتبسط عليها يد السيادة الجزائرية، وإلى ذلك أشار وزير الطاقة الجزائري في أيار/مايو 1971 بقوله: «إن الاستغلال المباشر والرقابة الشاملة للثروات الباطنية تشكل هدفنا الرئيس».

لقد أدت قواعد التجارة الدولية المتمثلة بشكل رئيسي بفتح الحدود وتحرير القطاعات الصناعية والخدمات والزراعية، أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار بدون قيود جمركية، إلى أضرار وأحداث الاضطراب في الصناعات المحلية، والمؤسسات التجارية للدول النامية، من قطاعات هذه الدول ومنتجاتها الوطنية في إطار السوق المفتوح، غالبا ما تتصف بحجم صغير ومتوسط، مما يسمح لها بالمنافسة الكونية مع الصناعات الأجنبية للدول الصناعية المتطورة أو مواجهة الاستيراد والمنتجات الرخيصة وفق المعايير الدولية، وبالطبع هذا الوضع سيهدد الوظائف وسبل عيش الناس.<sup>1</sup>

تقوم موارد الجزائر المالية في الأساس على عوائد بيع النفط والغاز وما يلحقها من جباية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بالدرجة الأولى: «... يواصل قطاع المحروقات تشكيل النسبة الأكبر من مداخيل الصادرات الجزائرية بما يشكل أكثر من نصف الناتج الداخلي الخام، وأكثر من ثلثي المداخيل الجبائية».

شهدت وتيرة الاقتصاد الجزائري المستفيد من ارتفاع مستويات أسعار النفط حركة كثيرا ما اقترن الحديث عنها بالبرامج والورش الكبرى التي افتتحها الرئيس بوتفليقة، واعتمدها آليات عمل التفعيل المسار الاقتصادي والتنمية للبلاد، وكان من أهمها:

- برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أعلن في عام 2001 إطار عمل لإنعاش

<sup>1</sup>اللياس ابو جودة ، الامن البشري و سيادة الدول ، مرجع سابق ، ص 24.

الاقتصاد الذي مر بمراحل متوالية من الركود منذ عام 1986، وتفعيل مكافحة البطالة.

- برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جاء في إطار البرامج التنفيذية لدعم النمو، ورصد له مبلغ يفوق 150 مليار دولار، وهو ما ساهم في فتح عدد كبير من الورش الكبرى والموجهة أساسا لتعزيز البنية التحتية للبلاد بمد الطرق وشبكة السكك الحديدية، وبعث كبرى المشروعات الخاصة بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب في عمق الجنوب، والطريق الممتدة شرق - غرب، ومشروع إنجاز مليون سكن...

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004 - 2009) الذي أريد له أن يكون تنمة السابقة، ورصدت له ميزانية قدرها 60 مليار دولار بغية تحسين أحوال المعيشة وتطوير المنشآت القاعدية ودعم النمو الاقتصادي وتحديث الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة<sup>1</sup>.

الثابت من مختلف مسارات تطور الاقتصاد الجزائري المنقلب من الثابت من مختلف الاشتراكية إلى الليبرالية هو ارتباطه بالمحروقات على الرغم من تنوع مصادر ثروة الطاقة، فضلا عن الثروة البشرية والإمكانات الجغرافية، بما تتيحه من إمكانات بعث نشاط اقتصادي فاعل في إيجاد الثروة، مثل السياحة والزراعة والاستثمار في الطاقات المتجددة، فحق بذلك أن تعتبر أسعار المحروقات الآلية المحركة والمؤشر الأبلغ على وضعية الاقتصاد الجزائري.

---

<sup>1</sup> منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية:المحددات - الميادين - التحديات، مرجع سابق، ص56.

## المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي على الفضاءات الجيوسياسية للجزائر

### أ- موقع الجزائر في ساحات التنافس الاقتصادي

يشكل الموقع الجغرافي المتميز للجزائر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية موسعة ومتراصة، بدأ بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، الى البعد الأفريقي جنوبا، والبعد امتدادا إلى العالم العربي ، لما كانت الجغرافيا المحدد لكثير من العلاقات السياسية والاقتصادية بانعكاسها وتأثيرها في طبيعة العلاقات القائمة، فإن الجزائر بموقعها وعلاقاتها، بما هي فيه من امتدادات، إنما توجد في قلب فضاء يشهد تنافسا شديدا بين قوى كبرى في العالم؛ فباعتبار الجزائر بلدا متوسطيا، تظهر أهمية «المتوسط» الاقتصادية والتجارية، ويبرز دوره كجسر عبور بين الشمال والجنوب ومن الجنوب نحو الشمال. وباعتبارها بلدا عربيا ما كان ليسقط الشرق الأوسط في أزمانه المركبة وثوراته الطبيعية من الحديث عن الاقتصاد في المنطقة العربية التي تعد الجزائر أحد أقطابها. كما أنصورة أفريقيا الغنية بالثروات والفقيرة من حيث التنمية والمتعثرة فيها مسارات التقدم تطفو حين اعتبار الجزائر بلدا أفريقيا، فضلا عن العلاقات التاريخية الاستعمارية التي تدل في كثير من الأحيان على محاولة الدول الاستعمارية السابقة ممارسة منطلق الوصاية على الدول التي استعمرتها<sup>1</sup>.

أما القول بتنافس كبرى القوى العالمية وأكبر الاقتصادات على الفضاءات الأوسع للجزائر بمحدداته المتعددة، فيمكن أن تختصره ثلاث قوى أساسية يمكن تعدادها في:

- **الدول الأوروبية** التي كثيرا ما يعتبر بعض امتدادات الجزائر فضاءها الطبيعي للاستثمار بالثروات والتأثير حتى في القرار السياسي والاقتصادي فيها، للعلاقة الاستعمارية السابقة التي تجمعها بعدد من الدول الأفريقية والعربية.
- **الولايات المتحدة الأمريكية** التي لا يخفى منطقتها البراغماتي وتوجهها القائم على

<sup>1</sup> العايب أحسن ، البعد الأمني السياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مرجع سابق ، ص 112.

تحقيق مصلحتها وفرض هيمنتها في أي رقعة تظهر فيها بواذر الغني بالثروات الطاقوية والمواقع الاستراتيجية، للعبور والتجارة وترويج الاقتصاد.

- **الدول الصاعدة** التي حققت معدلات مرتفعة ونسب نمو عالية، والتي ما كان لها أن تتجاهل الفضاءات الجيوسياسية التي توجد من خلالها الجزائر، لموقعها وغناها بالثروات الطبيعية والمصادر الطاقوية الأساسية.

لئن كان الوجود والتنافس الاقتصادي بين أوروبا (كدول أكبر منها كاتحاد) والولايات المتحدة، بما تنفتح فيه الجزائر وتوجد من امتدادات متنوعة مسلمة قام صدقها على التاريخ وخصوصياته أكثر من استنادها إلى الجغرافيا وتبريراتها، فإن الزحف الصيني، وبدرجة أقل، الزحف الهندي والبرازيلي، على هذه المناطق هو ما بات لافتا وشاحا للمنافسة.

#### ب - الحضور الاقتصادي الصيني اللافت:

تغلب اللغة الاقتصادية على الرهانات السياسية والاستراتيجية حين يبحث في وجود الصين وتنامي علاقاتها الاقتصادية (التجارية والاستثمارية بامتدادات الجزائر الجيوسياسية المختلفة، ولا سيما الأفريقية منها، وإن يكن من الصعوبة بمكان رسم حدود فاصلة ودقيقة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي أو استراتيجي.

يعود تاريخ علاقة الصين بأفريقيا والدول العربية إلى الخمسينيات، وتحديدًا إلى مؤتمر باندونغ في عام 1955، حين قامت بدور كبير في دعم الدول المستعمرة التي كانت في جلها أفريقية، أي إن ميلاد «منتدى التعاون الصيني - الأفريقي» في عام 2000 لم يكن وليد لحظته، بل كان ذا جذور امتدت إلى ما قبل استقلال كثير من الدول الأفريقية. وهو الإطار الذي لم تتأخر آثاره بالظهور في الواقع، حيث قفز حجم المبادلات التجارية الصينية - الأفريقية من 30 مليار دولار في عام 2004 إلى 40 مليار دولار

في عام 2005، ليصل إلى حدود 55.5 مليار دولار في عام 2006، ويتجاوز عتبة 70 مليار دولار في عام 2007، الأمر الذي يشير إلى تضاعف حجم المبادلات في غضون ثلاثة أعوام.

وتُظهر هذه الشراكات كيف أنّ الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عزّزت علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية في السنوات الأخيرة، ولا سيّما منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق. ففي أنحاء المنطقة، افتتحت مراكز ثقافية صينية ومعاهد كونفوشيوس، فيما أزيلت القيود على تأشيرات السفر وإنذارات السفر للسياح الصينيين، مما أدّى إلى زيادة السياحة بوتيرة سريعة. وقال الدبلوماسيون الصينيون في كل من السفارتين في الرباط والقاهرة إنّ هذه العلاقات المعزّزة تعكس هدف مبادرة الحزام والطريق الرئيسي القاضي بنشر التواصل والتنمية الاقتصادية في خمسة مجالات ذات أولوية: التنسيق حول السياسات والتواصل في البنية التحتية والمزيد من التجارة والتكامل المالي والتبادلات على مستوى الأشخاص<sup>1</sup>

### ج - الامتعاظ الأوروبي - الأميركي من تعاظم الاستثمارات الصينية

ما كان لكثافة الوجود الصيني في إفريقيا، المقرون بالتطور اللافت والنمو المتسارع للاقتصاد الصيني في وقت تعيش فيه كبرى الاقتصادات العالمية أزمات مالية واقتصادية عاصفة، أن يمر من دون تسجيل ما ساور كبرى القوى الاقتصادية في العالم من مخاوف وتحفظات، ومن ذلك تحفظ وزيرة المالية الألمانية على هامش قمة «مجموعة الثماني» في عام 2008 في شأن سياسة الصين في أفريقيا المخلة - في رأيها - بالتوازن المالي العالمي، ولا سيما ما تعلق منه بالمدونية، إذ قالت: «نلاحظ أنّ هناك مصلحة تتعاظم للصين في شأن الموارد الأفريقية، وهو ما يتعارض مع

<sup>1</sup> الياس ابو جودة ، مرجع سابق ، ص 42.

سياستنا [سياسة مجموعة الثماني القائمة على الحد من المديونية...]. ومن ذلك أيضا ما أفصح عنه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بتعبير أكثر صراحة بقوله: «لا أريد أن يقوم الغرب بكل شيء من أجل رفع المديونية عن أفريقيا وتتميتها... لتصبح هذه الأخيرة مدينة للصينيين من جديد».

أما تقرير البنك الدولي لعام 2006 فأشار إلى وجود الصين في أفريقيا على نحو لافت وغير مطمئن، ليس البنك الدولي وحده من شبه التقدم الصيني في أفريقيا بالاستعمار؛ إذ يمكن الوقوف على بعض الدراسات العلمية التي ذهبت في هذا السياق، ومنها دراسة الباحث فيليب إيقون الذي أبرز جملة من المعطيات الإحصائية التي خلص من خلالها: «باتت أفريقيا حقل الصيد المفضل للصين، ومن ورائها اليابان والهند، ما جعلها توصف بألة وقاطرة التنمية الأفريقية... لكن قد يكون اعتبار وصف هذه الحركة المتسارعة بالاستعمار الجديد الأصح تعبيراً... فأى شراكة قد تكون بين طرفين الفارق بين عدد سكانهما يتجاوز الثلاثة أضعاف، وبين ناتجيهما الداخلي الخام يتجاوز 14 ضعفاً وبين قواتهما العسكرية 30 ضعفاً...»

### المبحث الثالث: المحددات الجيوستراتيجية

إذا كان اهتمام الدراسات الجيوسياسية منصبا في الأساس على دراسة العلاقة بين الفضاء الجغرافي والممارسة السياسية، وما تعلق بهما من رهانات سياسية وسلطوية، وكانت الجيو اقتصادية منها قائمة على الإفرازات والارتدادات الجيوسياسية خلال ارتباطها

بمجموع المؤثرات الاقتصادية بغرض إبراز علاقة التأثير والتأثر القائمة بين الموقع الجغرافي المرتبط بالممارسة السياسية والاقتصاد فإن الجيوستراتيجية (Geostrategie) تبرز كإطار يمتزج فيه حقل الدراستين للوصول إلى تجسيد ما صمم وصنع على مستوى السياستين الخارجية والعسكرية بالأخذ في الاعتبار جملة المتغيرات والفواعل الجغرافية والسياسية والاقتصادية لتكون بذلك: «أسلوبا للعمل السياسي في الفضاء الجغرافي، يصلح لأن يكون مدخلا أو مقارنة لدراسة علاقات القوة في مختلف جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية...» [الناشئة بين الدول انطلاقا من جمع بياناتها الجغرافية]»<sup>1</sup>.

ربما يلحق الخلط استعمال مصطلح الجيوستراتيجية بسبب ما بينه وبين مصطلح الجيوبوليتيك من تقارب، إذ قد يحدث أن يحصل اللبس بين استعماليهما ليصل إلى حد التطابق لصعوبة رسم حدود تفصلهما بدقة وضبط محدد للفوارق المميزة لهما، وهو ما قد يكرس الاعتقاد بكونهما مجرد مترادفين على كل ما هو قائم بينهما من اختلاف يعود في أصله إلى الاختلاف الجوهرى الكامن بين والسياسة» و«الاستراتيجية»، خصوصا أن الجيوستراتيجية ليست إلا مصطلحا ذا مبنى مركب من امتزاج الجغرافيا بالاستراتيجية مثلما أشار الباحث بيير سيليريه في كتابه: الجيوبوليتيكوالجيوستراتيجية:

<sup>1</sup> منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية:المحددات - الميادين - التحديات، مرجع سابق، ص80.

«تهتم الجيوستراتيجية بدراسة العلاقة بين المسائل الاستراتيجية والعوامل الجغرافية»، في حين أرجع القاموس الجيوسياسي الفارق الموجود بين المصطلحين إلى تجاوز الجيوستراتيجيا الجيوبوليتيك» إلى معطيات أوسع، فهي لا تهتم بجغرافية الدول وسياساتها فحسب... بل تتعداها إلى المعطيات الاستراتيجية الدقيقة المتعلقة خصوصا بالجغرافية الفيزيائية والاقتصادية والديموغرافية...»، أي إنها تحويها لتتجاوزها.

إسقاطا لما سبق بيانه في شأن انفتاح الجزائر على امتدادات جيوسياسية أوسع، نجد أن هذه الامتدادات بدورها تقع في فضاءات أرحب تتفتح عليها وتمتد إليها استراتيجيات أخرى، كما قد تحمل في ثناياها النفع المتبادل والمصلحة المشتركة، حيث قد تخفي أهدافا ومصالح متعارضة، الأمر الذي يفتح الباب أمام صراعات تضطر إلى مسايرتها أو مجابقتها بقدر حدتها، من دون أن تملك سلطة اختيار الدخول في متاهاتها. ولا بد إذا من وضع خصائص الجزائر الجيوسياسية في سياق معاكس، لمحاولة معرفة كيف ينظر إلى الجزائر، وماذا تمثل بالنسبة إلى غيرها من القوى المهمة بامتدادات وجودها وما أنتجه ذلك من رهانات.

### المطلب الأول: الرهانات الجيوستراتيجية لفضاء الساحل الأفريقي

تستدعي الضرورة إعادة بحث «فضاء الساحل الأفريقي» الذي سبق بيان مستويي امتداد الجزائر عليه:

- **طبيعي:** أمله الجغرافيا الطبيعية وما اقتضاه احتضان الصحراء الأفريقية الكبرى لأجزاء من التراب الجزائري.

- **بشري:** بفعل انتماء جزء من أبناء الجزائر إلى قبائل الطوارق المستوطنة هذا المجال الجغرافي عبر الوطني.



ليس هناك إجماع في تحديد منطقة الساحل الإفريقي حيث يتداخل عدة عوامل (الجغرافي، السياسي، الاتني... إلخ) ، الأمم المتحدة تحدد الساحل الإفريقي في تسعة دول وهي: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، إريتريا

فهذا التحديد الجغرافي البحث لا يعبر عن كل الدول التي تتأثر بمخرجات المنطقة، فالساحل الإفريقي ذو امتدادات ثلاث: **الامتداد الأول**: هو ذلك الفضاء المنفتح على البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا الممتد من القرن الإفريقي في كل من: الصومال، جيبوتي، إرتيريا، إثيوبيا مرورا بالسودان، تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا. **الامتداد الثاني**: شمال الامتداد الأول ويشمل كل من الجزائر وليبيا. **الامتداد الثالث**: على جنوب غرب الامتداد الأول يضم السنغال، غينيا، ساحل العاج، بوركينا فاسو، ونيجيريا<sup>1</sup>.

### أ- أهمية الساحل الأفريقي الاستراتيجية بالنسبة إلى الجزائر

تمثل منطقة الساحل الأفريقي البطن الرخو والعمق الاستراتيجي والحزام الأمني المتقدم للأمن الوطني في الجزائر. ولا يمكن بأي حال إهمال أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خريطة الجزائر الجيوسياسية والجيوسراتيجية. فلئن كانت كثافة إقامة الجزائريين واكتظاظهم في المدن الشمالية من البلاد، وربما اختلاف لون بشرة الأغلبية منهم عن لون البشرة الأفريقية أنتجا إحساسا بالانتماء إلى الفضاء المغربي والمتوسطي والوطن العربي، ولو بدرجات متفاوتة من الشعور بالتقارب أكثر من إحساسهم بانتمائهم الأفريقي، فإن ذلك لا يمكنه تجاوز حقيقة كون الجزائر بلدا أفريقيا... بل هو البوابة الشمالية أفريقيا وأكبر بلدانها مساحة بعد أن قسم السودان إلى دولتين.

<sup>1</sup> أمجد برقوق ، الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية و الحسابات الخارجية ، العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، الجزائر: 2008، ص 76.

ب - التقاطعات الاستراتيجية للجزائر مع الساحل الأفريقي

تتقاطع الجزائر مع الساحل الأفريقي عبر ثلاثة متغيرات رئيسية:

- امتدادات قبائل الطوارق: تشترك الجزائر في تشكيل الفضاء الجغرافي عبر الوطني الذي تستوطنه قبائل الطوارق على الساحل الأفريقي.

يختلف وضع «طوارق الجزائر» عن وضع نظرائهم من أبناء قبائلهم في غير الجزائر من الأقطار بسبب تمكينهم السياسي واندماجهم الوطني الذي يبعد عنهم وصف الأقلية المضطهدة التي يعانيها نظراؤهم في الدول الأخرى، والتي وصلت إلى حد رفعكثيرين منهم السلاح في وجه حكوماتهم المركزية للمطالبة بما يرونه من حقوق مسلوقة، كما يعبر عن ذلك الحاج محمود اقامة، أحد كبار أعيان الطوارق الجزائريين، في مقابلة أجراها معه الباحث نبيل بويبية، بقوله: «ما أراه شخصا من معاناة لتوارق مالي والنيجر لا ينطبق بتأنا لما هو في الجزائر، لأن التوارق في مالي والنيجر حقيقة يعيشون في عنصرية بين أسود وأبيض، الحكم في يد السود يمارسون الميز العنصري ضد البيض وهم التوارق والعرب».

- تزايد النشاط الإرهابي في المنطقة:

بالرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل ليس بالأمر الجديد و أن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة حيث تعاني من الفساد و النزاعات الأهلية و التهريب و الاتجار بالمخدرات و الأسلحة إلا أن الحوادث الإرهابية قد رسمت المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة فأصبح للساحل خصوصية لكونه منطقة ممتدة يمكنها أن تشكل مأوى للارهابيين الفارين من افغانستان و العراق.<sup>1</sup>

كما ظهر تأثير المتطرفيين الدينيين كالجماعة السلفية للدعوة و القتال و التي أصبحت

<sup>1</sup> رسولي اسماء ، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001. مذكرة ماجيستر ، 2010 : جامعة باتنة ، ص 81.

تعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، و قد ظهرت مؤشرات تدل على تطور و تنامي نشاط هذا التطرف مثل : هجمات الدار البيضاء 2003 ، السطو على ثكنة عسكرية بموريتانيا عام 2005 ، كما اقر هذا التنظيم بمسؤوليته عن الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط<sup>1</sup>.

و قد تمكنت هذه الشبكات و التنظيمات الارهابية من الاستفادة من انعدام الامن في منطقة الساحل الافريقي و فشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الامن ، كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع التوارق و باقي القبائل ساعدها على العمل بالمنطقة خاصة و ان مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة الامن الدولة ، كذلك اتساع مساحة الساحل وهشاشة حدوده و عدم قدرة الدول على مراقبتها ساهم الى حد كبير في تواجد الارهابيين في المنطقة و سهولة تنقلهم عبر الاقليم.

- **معبرا المهاجرين غير الشرعيين:** هو الرهان الأكبر والأخطر مقارنة بسابقه، لارتباطه بسياسات أوروبية تسعى إلى تكريس مقاربة تقوم على جعل الدول المغاربية حاجزا متقدما واستباقيا ضد قوافل المهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة، الساعين للوصول إلى الضفة الشمالية من المتوسط، وهو الطرح الذي نابت فيه بريطانيا وإيطاليا عن الدول الأوروبية في طرحه في عام 2004، بعد أن أبدتا رغبتهما واستعدادهما لتمويل مشروعات إنجاز مراكز عبور لتجميع المهاجرين غير الشرعيين في دول شمال أفريقيا لغرض إرجاعهم إلى بلدانهم، لكن لم توافق عليه الجزائر التي عبرت عن رفضها المبادرة من خلال وزير الخارجية السابق عبد العزيز بلخادم في تصريح له منقول عن جريدة *Liberte* في عددها الصادر في 21 تموز/يوليو 2004: صرحت الجزائر بعدم قبولها احتضان أي من الدول المغاربية على أراضيها مراكز

<sup>1</sup>أمجد برفوق ، نفس المرجع، ص 94.

تجميع للمهاجرين غير الشرعيين في انتظار تسوية ملفاتهم في بلد أوروبي». يدعو الطرح الجزائري في مواجهة الهجرة غير الشرعية إلى ضرورة الالتفات بجديّة إلى أسبابها للوصول إلى حلول أنجع لها؛ فالجزائر تركز على أهمية تفعيل مسار التنمية في الدول الأفريقية التي يدفع الفقر وعدم الاستقرار بأبنائها إلى الهروب من واقعهم والتطلع نحو أحلام كثيرا ما اضمحلت على طريق الوصول إليها؛ فهي تنظر إلى الظاهرة من مقاربة ثقافية وسوسيواقتصادية تقوم على اعتبار التوزيع اللامتساوي والتحويل غير الشرعي للثروات بين دول الشمال والجنوب السببين الفعليين لها، بعد أن تحولت أفريقيا إلى أغنى القارات ثرواتي وأفقرها تنمية. لأجل ذلك نظمت الجزائر في نيسان/ أبريل 2006 ندوة للخبراء الأفارقة في شأن الهجرة في رد دبلوماسي على المؤتمر الذي كان منالمزمع عقده في مدينة «الرباط» المغربية، والذي أريد له أن يكون محطة لتسويق المقاربة الأوروبية. فاستبقت الجزائر لتمرير مقاربتها التتموية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية واعتبارها ظاهرة لا مشكلا قائما بذاته، وهي الندوة التي مهدت لـ «مؤتمر طرابلس» الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 برعاية المقاربة الجزائرية برعاية الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية:المحددات - الميادين - التحديات، مرجع سابق، ص90.

**المطلب الثاني: البناءات الجيوستراتيجية للفضاء المتوسطي**

**أ- في إطار العلاقات الأورومتوسطية**

زادت ضرورة التنسيق والتعاون لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة حاجة الدول المتوسطية إلى البحث عن تأطير مساعيها الإرساء الأمن في البحر المتوسط» انطلاقاً من أن «أمنها من أمنه»، وهو الواقع الناتج من إملءات تغير طبيعة المحددات والمهددات الأمنية الذي ما كان للدول المتوسطية تجاوزه. فحتى وإن طغت «البراغماتية الوطنية» على المشهد المتوسطي، فإن الضرورة الموضوعية استدعت تكييفها بما يضمن الوصول إلى «متوسط آمن» يتقاسم المتوسطيون مسؤولية صنع أمنه والحفاظ عليه.

من أهم البنى المتوسطية التي تسترعي التوقف عندها بالبحث والدراسة:

**- مسار برشلونة:**

تم إطلاق الشراكة الأورومتوسطية والمسماة أيضاً مسار برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 ونشأ عن ذلك تحالف قائم على مبادئ التنسيق المشترك للحوار والتعاون، ويسطر إعلان برشلونة المنبثق عن ذلك المبادئ العامة المتوخى تحقيقها: البناء الجماعي لفضاء يسوده السلم والأمن والازدهار المشترك، من أجل تحقيق ذلك، ينص هذا الإعلان على تنفيذ أعمال بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما في الميادين الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية<sup>1</sup>.

وقد شكل الإعلان منطلقاً للشراكة الأورومتوسطية التي شكلت إطاراً للحوار بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأثني عشر المتوسطية غير الأوروبية (الجزائر وقبرص

<sup>1</sup> أمجد برقوق، نفس المرجع، ص 114.

ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا والمغرب والأراضي الفلسطينية وتونس وتركيا وسورية)<sup>1</sup>.

حمل المشروع هدف تحقيق تعاون أورو متوسطي شامل بالتركيز على ثلاثة محاور أساسية للشراكة تمثلت في: الشراكة السياسية والأمنية والشراكة المالية والاقتصادية والشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

- **مجموعة 5 + 5**: أسست كإطار لتنسيق جهد التعاون الأمني بين الدول الغربية لضفتي المتوسط، تضم من ناحية الشمال: البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا، ومن الجنوب: الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر. وأعلن ميلادها في ما عرف بـ «اجتماع لشبونة» الذي عقد في 25 - 26 كانون الثاني/يناير 2001، ليعقد مؤتمرها الأول في تونس أيام 5 - 6 كانون الأول/ديسمبر 2003.

تتيح «المجموعة» فرص تنسيق مختلف أوجه جهد مواجهة التحديات الأمنية المشتركة في المتوسط. ولئن اعتبرت «مسألة مكافحة الإرهاب» الأولوية الواجب مراعاتها في مختلف مجالات التنسيق الأمني، فإن ذلك لم يمنع من أن تمتد أواصر التعاون إلى مواجهة غيره من المهددات الأمنية الأخرى، خصوصا منها محاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة.

- **الاتحاد من أجل المتوسط**: أطلق فكرة - مشروع الاتحاد المرشح للرئاسة الفرنسية نيكولا ساركوزي، في خطاب له في مناسبة تنشيط حملته الانتخابية في مدينة طولون في 7 شباط/فبراير 2007 بإثارته ما يمثله المتوسط - في رأيه - من آفاق استراتيجية بالنسبة إلى فرنسا وأوروبا، معتبرا أنه يشكل المستقبل أكثر مما هو تعبير عن الماضي بقوله: «قد تعتقد فرنسا وأوروبا بصرفها النظر عن المتوسط أنها ترمي الماضي من

<sup>1</sup> منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية:المحددات - الميادين - التحديات، مرجع سابق، ص98.

وراء ظهرها، بينما هي في الحقيقة تتجاهل المستقبل... لأن مستقبلنا إنما هو في الجنوب»، وبذلك أطلق مشروعه الرامي إلى تأسيس «الاتحاد المتوسطي» حتى يكون مساراً لتحقيق سياسة ناجعة للتعاون في مختلف مجالات التنمية، وفضاء لطرح التحديات البيئية، وإطاراً لبعث سياسة جديدة للهجرة مبنية على الانتقائية. كما أنه حدد في الوقت نفسه مجموعة من التحديات الواجب رفعها، أهمها تمكين المتوسط من الاستثمار في الطاقات الإبداعية التي يزرع بها، ومساعدة دول الضفة الجنوبية منه في تخطي مشكلاتها بتحقيق رهان المزج بين الأصالة والمعاصرة، في ما يمكن فهمه بأنه دعوة إلى تجاوز عقبات الماضي ورواسب التاريخ لبناء حاضر المتوسط ومستقبله.

يعكس «عدم الاستقرار على تسمية واحدة» حدة الجدل والانقسام اللذين ميزا مناقشة المبادرة الفرنسية في «المجلس الأوروبي»؛ حيث سجلت ألمانيا والدانمارك تحفظاتهما عن المشروع الذي اعتبرته فرنسا أكثر منه أوروبياً ففي رأيهما ليست أوروبا كلها ولا أفريقيا كلها متوسطيتين، وهو ما يجعل الحديث عن اعتبار «الاتحاد من أجل المتوسط» إطاراً لبعث «شراكة بين الاتحادين: الأوروبي والأفريقي» بحاجة إلى ضرورة الضبط الدقيق لحدوده المؤسساتية ومشتملاته الجغرافية:

- فإما أن يكون المشروع أوروبا، ويجب طرحه في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومناقشة مدى اعتباره رهاناً استراتيجياً لأوروبا.
- وإما أن يكون فرنسا، فيحتم عليها تقديم الإيضاحات الوافية الشركائها الأوروبيين في شأن ما تراه في المشروع من أهمية لأوروبا.

أعقب اجتماع باريس اجتماع آخر في مدينة مرسيليا المتوسطية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 توج ب «الإعلان النهائي لمرسيليا» الذي حدد الإطار العام لتجسيد المشروع ببلورة المؤسسات الكفيلة ببعثه ميدانياً:

- الرئاسة المشتركة الدورية التي عادت إلى الرئيسين الفرنسي والمصري لدورة تمتد عامين.
- الأمانة العامة التي عادت إلى الأردن.
- المجلس البرلماني الأورومتوسطي.
- اللجنة المشتركة الدائمة.
- لجنة الخبراء
- مؤسسة آنا ليند (Fondation Anna Lindh) الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات.

ولم يفصل في مكان مقر الأمانة العامة للاتحاد.

غلب الترقب والتحفظ عن المشروع على الموقف الجزائري منه، بدعوى الغموض والضبائية المصاحبين لانطلاقته التائهة بين الهويتين الفرنسية والأوروبية، كما عبر رئيس الحكومة السابق بلخادم بقوله: «هل نتحدث مع باريس أم مع بروكسل؟»، مع ما بين العاصمتين من اختلاف الرؤى وترتيب الأولويات، وهو ما من شأنه أن ينعكس على فلسفة المشروع ورهاناته.

زاد انضمام إسرائيل إلى الاتحاد من مسافة الترقب التي اتخذتها الجزائر من المشروع، والتي لم تتبدد حتى قبيل اجتماع باريس الذي رد الرئيس بوتفليقة في شأنه على سؤال هل سيحضر اللقاء القمة» بقوله: «سيكون في حينها لكل مقام مقال».

#### ب - في إطار التعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)

أسس حلف شمال الأطلسي (ناتو) عام 1949 بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي وقّعت في واشنطن في العام نفسه، وكان دور الحلف في فترة التأسيس تولي مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الاتحاد السوفياتي والدول المشكلة لحلف وارسو آنذاك



في سياق الحرب الباردة. وتساهم كل الدول الأعضاء في الحلف بنصيب من القوى والمعدات العسكرية، في عام 2004 مبادرة اسطنبول للتعاون التي مكنته من الانفتاح على بعض دول الشرق الاوسط، فتوسعت بذلك خريطة انتشاره عبر أطر جديدة للحوار والتعاون امتدت به إلى خارج منطقة شمال الأطلسي<sup>1</sup>.

لم يمنع لحاق الجزائر بدول الحوار المتوسطي خلال شباط/ فبراير 2000، وكان متأخرا مقارنة بالمغرب وتونس وموريتانيا التي التحقت بها منذ عام 1994، من أن تجمعها اتصالات سابقة بالنااتو كان من أبرز مظاهرها زيارة قائد أركان الحلف الضفة الجنوبية من المتوسط في آب/أغسطس 1998، حين وجه دعوة رسمية إلى الجزائر الحضور «ندوة الحلف في برشلونة المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر 1998»، وبعد دخولها «نادي الحوار» قادت الرئيس الجزائري بوتفليقة إلى القيام بزيارتين لمقر قيادة الحلف في كانون الأول/ ديسمبر 2001 وكانون الأول/ديسمبر 2002، غدت أولاهما سابقة في طبيعة العلاقة بين الطرفين<sup>2</sup>.

عزز التقاء التوجه الجديد للنااتو، القائم على التعاون الدولي المكافحة للإرهاب، المتوجه نحوه بصفة خاصة بعد مؤتمره الذي عقد في مدينة براغ في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 علاقات التعاون بين الجزائر والحلف، عندما تقرر تثمين «مبادرة الحوار المتوسطي» كسياسة انفتاح مكنت الحلف من التوسع بما يتماشى ومقتضيات مواجهة التحديات الأمنية للقرن الواحد والعشرين، وعلى رأسها الإرهاب، من جهة، وربط أمن أوروبا بأمن المتوسط من جهة أخرى، كما أشار الأمين العام السابق للحلف خافيير سولانا بقوله: «ويرتبط الأمن الأورو أطلسي ارتباطا وثيقا بمنطقة المتوسط، وهو ما يجعل منها أحد مركبات الهندسة الأمنية الأوروبية». وأمن سعي النااتو إلى تحقيق

<sup>1</sup> إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق، ص 103.

<sup>2</sup> منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية:المحددات - الميادين - التحديات، مرجع سابق، ص103.

التعاون لمكافحة الإرهاب الإطار الأمثل لتجسيد الطرح الجزائري الداعي إلى التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب باعتباره خطرا عالميا و ظاهرة عابرة الأوطان»، وأتاح لها موقعها المتوسطي أن تكون في عمق سبل التعاون.

لكن الجزائر، على ما يربطها من علاقات تعاون بالنااتو، وما أنتجه ذلك من علاقات متميزة بالولايات المتحدة تبقى على قدر من المسافة في شأن سياساته، ذلك أنه يبقى إطارا لتأمين مصالح دولها لأعضاء، وهي لا تريد أن تكون مجرد بيدق لتنفيذ استراتيجيات أمنية أجنبية بدعوى التقارب والتعاون الذي أملت ضرورته مقتضيات تحقيق أمن دول الحلف بالدرجة الأولى.

## المبحث الرابع: المحددات الثقافية والبيئية

### المطلب الأول: المحددات الثقافية

تعتبر العوامل الثقافية - كل ما يتصل بأفكار والقيم - وكذا عوامل الشخصية القومية National Character من أهم محددات السلوك على المستوى الاجتماعي، ومن ثم من العوامل الموجهة للسلوك السياسي الذي يعمل من خلاله القادة السياسيون على صنع السياسة امنية واتخاذ القرارات امنية الصائبة.

ويقصد بالشخصية القومية، ذلك النمط العام من أنماط الشخصية أو الخصائص التي يشترك فيها غالبية سكان هذه الدولة، وقد أثبتت البحوث والدراسات أن مواطني أي دولة تجمعهم خصائص سيكولوجية مشتركة بحيث نجعل لهم تكويننا نفسيا يختلف عن غيرهم من شعوب الدول أخرى.<sup>1</sup>

فالنخبة التي تشارك في عملية صنع السياسة امنية واتخاذ القرارات الامنية في أي دولة تتأثر بحكم انتمائها إلى شعب الدولة وتميزها بنفس خصائصه النفسية والثقافية ومكونات هويته، وكذا بنفس مقومات الشخصية الوطنية، ومن ثم فإن الفهم العميق للسياسة الأمنية لدولة ما، يتعين عليه أن يأخذ بالاعتبار أثر العوامل الثقافية المؤثرة في تكوين الشخصيات الوطنية، دون فهم هذه الأخيرة، ويح إمكانية التنبؤ بردود أفعال متخذي القرار في مواقف معينة لدولة ما وكذا ردود أفعال شعبها، خاصة ما تعلق منها بالجانب الأمني، والذي يعتبر عنصر جد حساس ومنح لكم في المسار العام للسياسة العامة المتبعة من قبل سلطات النظام في أي دولة.

<sup>1</sup> هشام محمود اقداحي، تحديات الامن القومي المعاصر (تاريخي-سياسي)، مرجع سابق، ص 211.

حيث أنه لا يمكن إلغاء البعد الثقافي لصانعي السياسة امنية، بل يجب التأكد من مدى حرصهم على حفظ الهوية الثقافية الدولة التي ينتمون إليها، ودرجة اعتزازهم وفخرهم بانتماء إلى شعبهم وكذا مدى استعدادهم للتضحية حني بأنفسهم من أجل صون الهوية الوطنية ومكوناتها الثقافية، فمتيتمتع القادة السياسيون بالروح الوطنية كان ذلك عامل مساعد على توجيه السياسة امنية نحو تحقيق اهداف المسطرة لها وجعلها أكثر واقعية وتعامل بجد مع كل المستجدات والتوقعات امنية، فالبعد الثقافي له دور كبير في رسم معالم السياسة الأمنية.

كما يمكن من خل الفهم الصحيح للخصائص السيكولوجية لشعب، ما اختيار اسلوب امثل للتعامل معه فيما يتعلق بخيارات السياسة الامنية، ويمكن أن يطبق هذا اسلوب على المستوى الفردي من خلال دراسة شخصية متخذ القرار ذاته، بحيث يكون في استطاعة الفاعلين غير الرسميين التنبؤ بصورة دقيقة بقراراته وكذا ردود أفعاله، بل وأحيانا القيام بما يشبه عملية التحكم عن بعد في توجيهه.

فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن الهوية الثقافية تلعب دور في تحديد سمات صناع السياسة الامنية، ومن أبرزها الدراسة التي قام بها الفرنسي "أندرية سيقف ويد" حيث استطاع تحديد السمات العامة للشخصية الوطنية لبعض الشعوب ومن أبرزها:<sup>1</sup>

أن الشخصية القومية المانية، تتسم بالإحساس بالقوة المرتبطة بالقسوة وكذلك الصرامة والتسلط وبصفات النظام والجدية والمثابرة والتكاتف والشعور بالجماعة ، أما الشعوب اللاتينية فنتسم بالتفكير العقلاني والمنطقي، وكذلك بصفات الكبرياء وانفة والزهو والعاطفة، وارتباط بارض والاسرة وحب النقد و روح التضحية والروح الثورية، والحرص على المال.

<sup>1</sup> - هشام محمود اقداحي، تحديات الامن القومي المعاصر (تاريخي- سياسي) ، مرجع سابق ، ص 213.

أما الشعب البريطاني فيتسم بالتفكير العملي والعناد، والشعور بالمسؤولية وانضباط والطاعة والمحافظة.

فيما الشعب الأمريكي فيتسم بالتفكير المادي و روح المنافسة والكرم والشعور بالقوة وبالقدرة على التحكم في احداث.

فالمحددات الثقافية تلعب دور كبير في توجيه و رسم الإرادة السياسية لدى الفاعلين الرسميين، وتحدد طبيعة السياسة امنية وكذا الأحكام المسبقة التي يمكن أن تصدر بخصوصها من قبل الرأي العام.

فالجزائر في تركيبها الثقافية المتعددة والمترابطة في نفس الوقت، جعلها نحدد سمات القادة السياسيين وطريقة أدائهم وطبيعة قراراتهم ، الذي نعتبر ذات بعد إسلامي، عربي، إفريقي، غير منسلخة عن الهوية الحقيقية لحمة المغاربية ككل، وهي الهوية امازيغية.

إن العرق امازيغي معروف بحريته وشجاعته وعدم تقبله عدوان أو أي نسلط ورفض التدخل في شؤون الشعوب والامم الاخرى، بدليل أن التاريخ يشهد على عدم عدوانية امة امازيغية ، كون هذا الشعب ليس من ثقافته استعمار امم أخرى.

كما أن روح التسامح التي يتصف بها الشعب الجزائري الثقافية راسخة في مكونات هويته، أعانت وساعدت ومكنت القادة السياسيين على رسم السياسة امنية للجزائر بعد العشرية الدموية التي مرت بها البلاد ، فيكفي أن المصالحة الوطنية هي نتاج هذه السياسة الامنية، التي بفضلها عاد الامن والاستقرار إلى ربوع البلد.

وعليه يمكن القول أن الخصائص المشتركة للشعب الجزائري في ثقافته وهويته هي من بين العناصر المحددة للسياسة الامنية في الجزائر.

## المطلب الثاني: المحددات البيئية

تعد المحددات البدائية عامل آخر من العوامل المحددة للسياسة الامنية والمقصود هنا بالمحددات البيئية هو العوامل الطبيعية والجغرافية ومختلف الظواهر والمشكلات المتعلقة بالبيئة، إذ أن البيئة في وقتنا الحالي أصبحت ذات قيمة ومكانة جد مهمة في أولويات السياسات العامة ن فيكفي أن نشير بأن الدول المتقدمة أن نعتمد سياسة اقتصاد الصديق للبيئة، وهذا حماية البرية من كل اخطار، خاصة التلوث، وفي نفس الوقت الحفاظ على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة.

عقب انتهاء الحرب الباردة عرفت الدول والأفراد والمجتمعات أبعاد جديدة من السياسات الأمنية، المتعلقة بالبيئة، نتيجة ما لحق به من تدهور وما تبعها من تغيرات مناخية، وإتلاف للأراضي، وتهديد للحياة المائية والبرية والجوية، الشيء الذي حمل تداعيات و انزلاقات خطيرة على استمرارية الحياة على كوكب الأرض ومن ثم أصبح الأمن الإنساني مهددا نتيجة التدهور البيئي الذي تسبب فيه الإنسان نفسه، لاستغلاله المفرط للطبيعة وتخريبها .

في الدول الصناعية المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات والطبقة الحاكمة الفاسدة في الدول النامية هي المسبب الرئيسي للتدهور البري في القرن العشرين،عصر الثورة الصناعية الثانية والتطور التقني، حيث استغلت امكانيات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في استغلال الموارد الطبيعية فأسلوب التنمية القديم الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن، كان له انعكاسات سلبية على البرية والبشر، ومن أعظم المشكلات البيئية ظاهرة الاحتباس الحراري، تآكل طبقة اوزون، ظاهرة التصحر، ظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي، ظاهرة اخطار الحمضية المهلكة للتربة والآبار، مشكلة النفايات الصناعية، المشعة والكيماوية، وطمرها في باطن ارض أو

قعر المحيطات، تلوث البيئة بسبب سوء استخدام اسمدة والمبيدات، تلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات، الاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة.<sup>1</sup>

والجزائر كغيرها من الدول معنية بهذه المشكلة وظواهرها المختلفة، حيث تعاني من مشكل التصحر وقلة المياه بسبب التذبذب المناخي، وتلوث سواحلها وكذا انبعاثات الغازية خاصة في المناطق الصناعية بالشمال أو بالجنوب، ومخالفات التجارب النووية الفرنسية بأكثر من منطقة صحراوية الشيء الذي يشكل خطرا على أمن وسلامة البشر والحيوان والنبات، خاصة مع انتشار امراض والابئة الغير مع روفة سابقا في المجتمع الجزائري، حيث استدعى ذلك تضافر الجهود وذلك انفها من قبل الفاعلين الرسمين وغير الرسميين، للخروج بسياسات بيئية آمنة.

---

<sup>1</sup> وهبة صالح ، قضايا عالمية معاصرة، مصر: دار الفكر، 2001، ص 97.

خاتمة



### الخاتمة:

ختاما نقول إن تطور مفهوم الأمن يدفع الدول إلى مواكبة التغيرات التي حدثت في الشؤون الدولية وذلك بهدف الحفاظ على أمنها القومي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التحليل والنظر بدقة لكل المحددات و الخيارات والاستراتيجيات المتاحة أمام الدولة تجاه المستجدات والمشاكل سواء الاقليمية أو الدولية.

فالجزائر و بموقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمراجعة علاقتها مع دول الجوار خصوصا في الجناح الجنوبي حيث المشاكل والتهديدات التي تعانيها منطقة الساحل تتفاقم بشكل لافت ومخيف دون اهتمام كبير من النخبة الحاكمة في الجزائر التي لا تتحرك إلا في إطار ردود الفعل، وبإجراءات أقل ما يقال أنها ناقصة ولا تكف حتى لاحتواء الأزمة او حتى اللحد منها خصوصا مع وجود أطراف إقليمية وأجنبية ذات الصلة بمختلف التهديدات.

إن البوصلة الجيوسياسية للأمن الجزائري تتجه في الغالب نحو الضفة الشمالية المتوسط رغم أنها لا تعاني مشاكل كبيرة بالمقارنة مع العمق الإفريقي للبلاد وما تشهده من تفاعلات حيث تختزل الإجراءات والتحرك الدبلوماسي تجاه المنطقة إلا في الجانب العسكري وهو ما ينطوي على قصور نظر من جانب صانع القرار الجزائري ، فصحيح أن مجريات الأمور في المنطقة تتطلب أحيانا العمل العسكري البحت لكن الرهان على هذا العامل قد لا يكون مفيدا وصالحا لكل الأحوال.

فلمواكبة التحولات الجيوسياسية التي مست المنطقة الساحلية اصبح من المهم معرفة التغيرات التي مست مفهوم الأمن حيث ينبغي وضع خطة مدروسة لكيفية التعامل مع كل مشاكل المنطقة ومواجهتها حتى قبل حدوثها اذ أن من أهم مصادر المشاكل التي

تعاني منها المنطقة، وتنتقل هذه التهديدات بسهولة وسرعة نحو الدول المجاورة والتي من بينها الجزائر طبعاً.

إن غياب إستراتيجية واضحة للسياسة الخارجية الجزائرية يعود أساساً لعدم إدراك الدولة أن التنمية هي مفتاح الأمن والاستقرار كأحد ملامح الأمن الإنساني. أو من خلال كل ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- إن بروز مفهوم الأمن القومي الذي وضع خطوطه جاء نتيجة للتهديدات والتحولت الإقليمية لاسيما انتشار الصراعات الداخلية، وكذا لعولمة بعض المشاكل مثل البيئة، الأمراض، الفقر...، حيث أصبح العالم يواجه منذ سنوات عديدة أنماطاً جديدة من التهديدات (البعض ليس بجديد لكن تفاقمت حدته) والتحديات تتجاوز إطار الدولة و غير عسكرية في أغلبها وحتى إن مست الجانب العسكري فإنه يتعذر معالجتها بالوسائل التقليدية، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الإرهاب العابر للحدود.

- إصرار القيادة السياسية على الاستمرار في الاعتماد الكلي على عوائد النفط كمورد أساسي للاقتصاد ولتمويل التنمية، انتحار اقتصادي و تهديد أمني حقيقي وربما قفزة نحو المجهول ، خاصة مع مسارعة بعض الدول المتقدمة نحو إيجاد مصادر جديدة للطاقة.

- إن العقيدة الإستراتيجية للأمن القومي الجزائري لم تصل بعد لتجاوز العقلية التقليدية والتي مفادها الاستعمال المفرط للقوة العسكرية الخالصة في جميع القضايا والمشاكل التي يمكن أن تمس الأمن الجزائري خصوصاً لتلك التهديدات القادمة من العمق الإفريقي والتي معالجتها في الغالب تتطلب الجمع بين الوسائل الصلبة واللينية، في المنطقة التي يمكن أن تكون أفضل سياسة قد تمارسها الجزائر للحفاظ على الأمن الإقليمي الذي يعني بالضرورة أمن الجزائر بصورة استباقية وبصفة أكثر براغماتية.

- يبدو أن العمل الجماعي المشترك في إطار التنسيق الإقليمي هو كفيل بمعالجة مختلف المخاطر والتهديدات التي تعاني منها المنطقة خصوصا أن معظم المشاكل هي ذات أساس اقتصادي مرتبطة بشكل كبير بعجز الدول عن أداء وظائفها بالشكل الصحيح من خلال إشباع رغبات الأفراد وضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والتي في الغالب فقدانها يؤدي إلى ردود فعل عنيفة تتجاوز حدود الدولة الواحدة، كما أن وجود السخط لدى السكان لانعدام شروط الحياة الضرورية خصوصا في مناطق الحدود البعيدة يدفع هؤلاء لتوفير احتياجاتهم بكل الطرق بما فيها غير الشرعية إلى حد التناقض والتصادم مع السلطات المركزية لدول المنطقة بشكل واسع هذا من جهة، من جهة أخرى فغياب إستراتيجية جماعية لتدعيم ضعف الدولة لجعلها أكثر فاعلية في المنطقة فتح الباب واسعا أمام التزاحم الأجنبي في المنطقة تحت مسميات مختلفة ما يزيد الأمور تعقيدا وخطورة على الأمن الجزائري ودول شمال إفريقيا عموما.

- إن عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة بالشكل الكافي يفسح المجال أمام قوى محلية وأجنبية للعب بمشاكل المنطقة وتوظيفها نظرا لأن المنطقة الساحلي قد تعاضمت مكانتها استراتيجيا لدى الغرب لاحتوائها على احتياطات ضخمة من الموارد الأولية والطاقوية خصوصا من النفط واليورانيوم أضحت بذلك تستعمل كل المبررات لوضع موطئ قدم لها في المنطقة لاستغلال هذه الثورات المتاحة بأبخص الأثمان.

- إن الحراك الاقليمي وتجاذبات القوى الكبرى في المنطقة الساحلية يضع الأمن الجزائري والأمن الإقليمي على المحك، حيث شهدت المنطقة تغييرات مهمة مست البناء الأمني و السياسي وحتى الاجتماعي ما لم تبادر الدول المتاخمة والمعنية بمجريات الأمور هناك إلى التنسيق ووضع استراتيجيات وخطط عمل جماعية كفيلة بتأمين مصادر الأمن والاستقرار انطلاقا من ضمان الأمن الإقليمي بكل أبعاده الحقيقية.

- بالنظر إلى المعطيات الحالية، فإن منطقة الساحل مرشحة لاستقطاب أكبر لنشاطات جماعات الجريمة المنظمة، و هذا تبعا لأسباب التي ذكرناها في المحاور السابقة.

وحتى الآليات الإقليمية والدولية، تبقى غير كافية لمواجهة الظاهرة، كما أن هاته الآليات ركزت بصفة أكبر على الجانب الأمني فقط، دون البحث عن الأسباب الحقيقية والجوهرية المؤدية لمظاهر الانفلات المختلفة والتي هي بالأساس تتمثل في ضعف البني التحتية الداخلية لدول منطقة الساحل وعجز أنظمتها السياسية عن تحقيق شروط التنمية الاستقرار السياسي.

وبالتالي فإن أي رغبة حقيقية في القضاء ومعالجة ظاهرة الانفلات الأمني يجب أن تبلور آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الارهاب، المخدرات، والتهميش السياسي، وبناء آليات فعالة للحكم الراشد.

قائمة المصادر

والمراجع

## قائمة المصادر و المراجع:

### الكتب

- أمجد برقوق ، الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية و الحسابات الخارجية ، العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ،الجزائر :2008
- هایل عبد المولى طشطوش ، الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، الأردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012.
- محمد غالب بكزادة، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، مصر، القاهرة، الطبعة 2000، 02.
- سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 14 ، 2008.
- جون بيليس، وستيف سميث، السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج الأبحاث، 2004.
- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007 .
- رواء زكي الطويل، الأمن الوطني واستراتيجيات التغيير والإصلاح، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
- هایل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- محمد غالب بكزادة، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، مصر: دار النشر للتوزيع، ط 02، 2000.
- العايب أحسن: تحت إشراف د. إسماعيل دبش، البعد الأمني السياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، الجزائر: جامعة الجزائر (معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ماي 1992.
- بطرس بطرس غالى، المدخل إلى علم السياسية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1976، ط5.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.

- إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، لبنان:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2008.
- العايب أحسن: تحت إشراف د. إسماعيل دبش، البعد الأمني السياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مرجع سابق، ص 22.
- خير الدين العايب ، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة ، (مذكرة ماجستير) جامعة الجزائر ، كلية العلوم والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1995.
- هشام محمود الأقداحي ، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي، الأسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 64.
- فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
- خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني : المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، العربية السعودية : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2009.
- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999.
- جاسم سلطان ، جيوبوليتيك عندما تتحدث الأرض ، دار تمكين للابحاث و النشر ، ط1، 2003: بيروت
- جبريل ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، 1996.
- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000.
- السيد عليوة و عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، القاهرة، مركز القرار للإستشارة، 2000.
- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، الأردن: دار المسيرة، 2001.
- نصر محمد مهنا، علم السياسة ، مصر: دار غريب للطباعة والنشر، 1994.
- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسية ، مصر: وكالة المطبوعات، 2006.

- محمد زاهي بشير المغربي، السياسية المقارنة -إطار نظر- ليبيا: منشورات جامعة قاريونس،1996.
- مأخوذة من محاضرات قدمت لطلبة العلوم السياسية، السنة الثانية ماستر، جامعة بسكرة، 2013.
- عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، الأردن : دار المسيرة، 1999.
- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن: دار مجدلاوي،2004.
- أحمد سعيقان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، لبنان: مكتبة لبنان،2004.
- عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، الأردن : دار المسيرة، 1999، ص.16.
- نبيل عبد الفتاح، السياسة الأمنية بين التسلطية والديمقراطية، جريدة الأهراماليومي،مصر،العدد 220، 2012/08/23.
- الطاهر بن خرف الله ، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية ج1، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ، 2007.
- محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة - قضايا منهجية و مداخل نظريةليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ط2، 1998.
- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية،دبي: مطابع البيان التجارية، 1994.
- السيد عليوة و عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة و صنع القرار، القاهرة:مركز القرار للإستشارة ، 2000.
- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، مصر : الدار الثقافية ، 2000.
- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي: مطابع البيان التجارية، 1994.
- هبة أحمد نصار، تقييم السياسة العامة: قضايا للمناقشة، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.
- عبد المطلب غانم وآخرون، تقويم السياسات العامة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989.



- منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2015.
- محسن بن العجمي بن عيسي، امن والتنمية، العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم امنية، 2011.
- إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.
- محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم ، دار الهدى ، 2013 : الجزائر.

### مواقع إلكترونية :

- محمد فاضل نعمة، مفهوم الأمن الوطني وهاجس الدولة البوليسية ،من الموقع الإلكتروني :  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153066>
- لورا محمود 2020/01/02، الجيوبوليتيك « جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة رابط الموقع  
[https://www.al-binaa.com/archives/article/19801:](https://www.al-binaa.com/archives/article/19801)